"الخطف كأداة لتفتيت النسيج المجتمعي"

تقرير خاص يسلّط الضوء على حالات "الخطف" و "الخطف المضاد" بين محافظتي درعا والسويداء وأثرها على التماسك الإجتماعي بين المحافظتين

جدول المحتويات

مقدمة: 3

منهجية التقرير: 4

التحديات والصعوبات: 5

الإطار القانوني: 5

أخذ الرهائن: 5

دفع الفدية: 7

الاختفاء القسري: 8

أولاً: عصابات الخطف وارتباطاتها: 11

1.عصابات الخطف من أجل جمع المال "الفدية": 11

2.عصابات خطف من أجل تصفية الحسابات: 12

3.عصابات مرتبطة بالأجهزة الأمنية: 12

4.عصابات خطف لأشخاص من مدينة السويداء، من قبل جهات من مدينة درعا، وذلك بغية الضغط على الأفرع الأمنية والإفراج عن معتقلين. 12

5.عصابات عمليات الخطف الوهمية: 13

ثانياً: قصص وشهادات من مختطفين سابقين وذويهم من محافظة درعا: 14

ثالثاً: شهادات من مختطفين سابقين من مدينة السويداء: 15

رابعاً: شهادات نشطاء حول حوادث الخطف بين مدينة درعا والسويداء: 19

خامساً: شهادات لعاملين في سلك القضاء من درعا والسويداء: 22

سادساً: شهادات مختصين وباحثين حول عمليات الخطف بين محافظتي درعا والسويداء: 26

مقدمة:

تُعتبر ظاهرة خطف المدنيين واحدة من أخطر صور الانتهاكات المنتشرة في محافظات الجنوب السوري، إذ تلقي بظلالها على العلاقات المجتمعية ما بين أهالي تلك المحافظات، وبالأخص محافظتي درعا (وتقطنها غالبية عربيّة سنّية) ومحافظة السويداء (وتقطنها غالبية من الطائفة الدرزية)، وخصوصاً بعد ازدياد حالات "الخطف" و "الخطف المضاد" بين مجموعات مسلّحة من المحافظتين في الأشهر الأخيرة وخلال سنوات النزاع السوري بشكل عام. حيث تعرّض العديد من المخطوفين إلى عمليات تعذيب وقتل وتعرّض ذووهم إلى الابتزاز المالي بشكل رهيب، وبحسب الأهالي والأشخاص الذين تمّت مقابلتهم لغرض هذا التقرير فإنّ ظاهرة الخطف هذه يمكن وصفها بالظاهرة المنظمة والعلنية. وهو الأمر الذي انعكس سلباً على السلم الأهلي ما بين مكونات تلك المحافظتين.

ووفقاً للعديد من الشهادات التي جمعتها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة فإن ظاهرة الخطف هذه، تتم بإشراف المنظومة الأمنية والميليشيات المرتبطة بها في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية، وتحت إشراف مجموعات مسلّحة منظمة في المناطق التي تخضع لسيطرة قوات المعارضة السوريّة المسلحة.

منذ بداية شهر كانون الثاني/يناير 2017، ازدادت حالة الفلتان الأمني في محافظة السويداء، ولاسيما في المناطق الحدودية والقريبة من محافظة درعا[1]، وبات الخطف والسرقة مصدر رزق للعديد من أفراد الجماعات المسلحة في كلتا المحافظتين، ووفقاً لمراسل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فقد تم تسجيل العشرات من حالات الخطف التي طالت سكان ريف السويداء الغربي، ولاسيما قرى الثعلة وعرى والقريا وسميع، علماً أن هناك العديد من الحواجز الأمنية التابعة للدفاع الوطني الموالي للقوات النظامية السورية، والتي تقع بالقرب من ريف درعا التابع لسيطرة المعارضة السورية المسلحة، وفي المقابل تم تسجيل عشرات حالات "الخطف المضاد" التي قام بها بعض أهالي المخطوفين بحق بعض أهالي درعا النازحين في محافظة السويداء.

وقد وصل عدد المخطوفين بين كلتا المحافظتين في شهر كانون الثاني/يناير 2017، ، إلى أكثر من (150) مخطوف في شهر واحد، حيث تم الإفراج عن معظمهم عقب دفع فدية مالية. وقد انخفضت أعداد حالات الخطف في الأشهر التي تلت شهر كانون الثاني/يناير 2017، وعاد ليرتفع مرة أخرى حيث تمّ توثيق ما لا يقل عن (65) حالة خطف في شهر آب/أغسطس 2017، ومنذ شهر كانون الثاني/يناير 2017 وحتى نهاية شهر آب/أغسطس تمّ حدوث ما لا يقل عن (300) حادثة خطف، بحسب مراسلي سوريون من أجل الحقيقة والعدالة ومصادر مطلعة أخرى.

[1] مناطق التماس بين المحافظتين هي: عرى ولبين والدور وداما والقريّا وسميع وذبين وبراد والثعلة وعريقة والغارية وتعارة وحران.

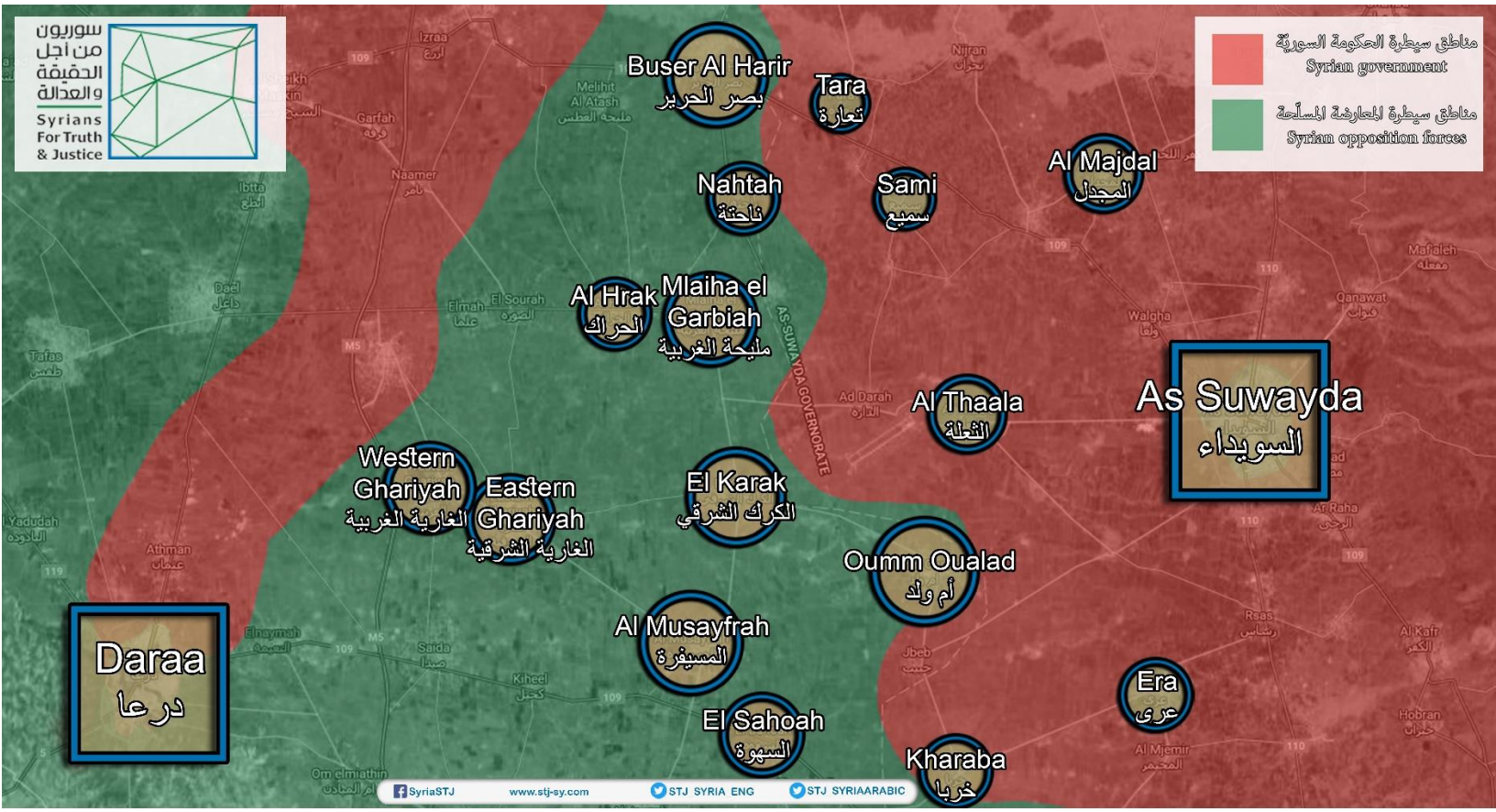

صورة مأخوذة بواسطة القمر الصناعي، تُظهر القرى المتجاورة بين محافظتي درعا والسويداء، والتي ازدادت فيها عمليات الخطف في الآونة الأخيرة.

منهجية التقرير:

اعتمد التقرير في منهجيته على العديد من القصص والشهادات المفصّلة، البعض منها يعود لأشخاص"مخطوفين" سابقين من محافظتي درعا والسويداء، وكان قد تم خطفهم في فترات زمنية مختلفة، وتعود بعض الشهادات الأخرى لنشطاء كانوا شهوداً على حوداث خطف من كلتا المحافظتين، واعتمد التقرير أيضاً على شهادات لعاملين في سلك القضاء من مدينة السويداء ودرعا، وذلك للوقوف على دور القضاء في الحد من ظاهرة الخطف، وأخيراً كان لابد من الاستماع لشهادات الباحثين والمختصين، وخصوصاً ممن عملوا سابقاً على توثيق عمليات الخطف بين مدينة درعا والسويداء.

وبالمحصلة فقد تمّ مقابلة ما يربو على (25) شخصاً من قبل فريق البحث القائم على التقرير.

التحديات والصعوبات:

الخوف من الإدلاء بالشهادات من قبل "مخطوفين سابقين"، وأهالي وذوي المخطوفين السابقين والحاليين، كان أبرز التحديات التي واجهت فريق العمل القائم على التقرير، وهذا مادفع بالعديد من الشهود إلى عدم الإفصاح عن هويتهم الحقيقية، فعلى مدار عدة ستة أشهر حاولت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، الحصول على المزيد من شهادات "مخطوفين سابقين"، إلا أن صعوبة إقناع البعض للإدلاء بشهادته كانت أبرز تلك الصعوبات، ولاسيما أن البعض منهم مازال متواجداً داخل مدينة درعا الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية أو مدينة السويداء الخاضعة لسيطرة قوات الحكومة السورية.

الإطار القانوني:

أدان مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2139 لعام 2014 " بشدّة الاحتجاز التعسفي للمدنيين ... في سورية، فضلاً عن عمليات الخطف، والاختطاف، والاختفاء القسري، ويطالب بالإنهاء الفوري لهذه الممارسات، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية..."

بموجب القانون الدولي، قد تندرج عمليات الخطف والاختطاف ضمن نطاق حظر أخذ الرهائن وحظر الاختفاء القسري. وبصورة أعم، فقد تشكل على الأقل حرماناً تعسفياً من الحرية وبذلك تنتهك حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه.

ولذلك، ومن أجل تحديد الإطار القانوني الدولي الذي يحكم عمليات الخطف والاختطاف، تبحث هذه الورقة القواعد المنطبقة على أخذ الرهائن (القسم الأول) والاختفاء القسري (القسم الثاني). ويجري النظر في القواعد المنطبقة على الحرمان التعسفي من الحرية في كلا القسمين لأن حظر الحرمان التعسفي من الحرية هو أحد العناصر المكونة لكل من حظر أخذ الرهائن وحظر الاختفاء القسري.

أخذ الرهائن:

المادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن تعرف أخذ الرهائن كما يلي:

"أي شخص يقبض على شخص أخر (يشار إليه فيما يلي بكلمة الرهينة) أو يحتجزه أو يهدد بقتله أو إيذاءه أو يستمر في احتجازه من أجل إكراه طرف ثالث سواء كانت دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو مجموعة من الأشخاص، على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة."

أركان الجريمة في المحكمة الجنائية الدولية استخدم نفس التعريف في الاتفاقية الدولية لمناهضة الرهائن لكنه أضاف أن السلوك المطلوب من الطرف الثالث هو شرط ليس فقط لإطلاق سراح الرهينة بل أيضا للحفاظ على سلامته.[2]

التعليقات على ملحق البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف يعرف الرهائن بأنهم "الأشخاص الذين هم تحت سلطة طرف في النزاع أو وكيله، طوعا أو كرها، والذين تكون حريتهم أو سلامتهم البدنية أو حياتهم ثمناً للأوامر التي تصدر من الذين سقط هؤلاء الأشخاص في أيديهم، أو ثمنا لأي أعمال عدائية ارتكبت ضدهم".

إن الصفة التي يتسم بها أخذ الرهائن وما يميز هذا الشكل من أشكال الحرمان من الحرية عن غيره من الأشكال، هو القصد المحدد من وراءه المتمثل بإرغام طرف ثالث على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به.

[2] المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجريمة، 33

- **القانون الدولي الإنساني:**

القانون الدولي الإنساني هي مجموعة القوانين التي تنطبق أثناء النزاعات المسلحة. وفي سياق النزاعات المسلحة غير الدولية، مثل الصراع القائم في سوريا، تحظر المادة المشتركة بين اتفاقيات جنيف (المادة 3) و(المادة)4 (2) (ج) من البروتوكول الإضافي الثاني أخذ الرهائن عندما تستهدف الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والذين هم "عاجزين عن القتال" بسبب المرض أو الجروح أو الاحتجاز أو أية أسباب أخرى. إن حظر أخذ الرهائن في نزاع مسلح غير دولي هو قاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي وينطبق على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.[3]

- **القانون الدولي لحقوق الإنسان:**

يطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في أوقات السلم، كما ينطبق أثناء النزاعات المسلحة مع وجود بعض القيود. ولا تحظر أي معاهدة دولية في القانون الدولي لحقوق الإنسان صراحة أخذ الرهائن. غير أن هناك أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن حظر أخذ الرهائن لا يشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي فحسب، بل إنه أيضا قاعدة يمكن تقييدها على النحو الذي أكدته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[4]. وعلاوة على ذلك، يندرج أخذ الرهائن في نطاق الحظر الأعم للحرمان التعسفي من الحرية الذي تؤكده المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[5]

إن أي حالة من حالات الحرمان من الحرية تعتبر تعسفية ليس فقط عندما تكون مخالفة للقانون بل أيضا عندما "يشمل عناصر مخالفة الأعراف والظلم وعدم قابلية التنبؤ وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، علاوة على عناصر عدم المعقولية وانعدام الضرورة والتناسب".[6] وقد تنشا مسؤولية الدولة إذا أخلّت الدولة بحظر الحرمان التعسفي من الحرية، ولكن أيضا إذا لم تتخذ الدولة التدابير المناسبة لمنع أو معاقبة أو التحقيق في حالات الحرمان التعسفي من الحرية التي يرتكبها أفراد أو كيانات أخرى غير الدولة.[7]

- **<u>تطبيق التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان على الجهات الفاعلة من غير الدول:</u>**

في الظروف التي تمارس فيها الجماعة المسلحة سيطرة ثابتة على إقليم معين، تكون الدولة عادة غير قادرة على فرض إرادتها. يؤكد عدد من المعلقين الفكرة القائلة بأن التزامات حقوق الإنسان تلزم أيضا الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الجماعات المسلحة، ولا سيما عندما تمارس هذه الجماعات سيطرة كبيرة على الإقليم والسكان ولها هيكل سياسي يمكن التعرف عليه[8] .

---

[3] الجنة الصليب الدولية للصليب الأحمر القانون الانساني الدولي العرفي، القاعدة96

[4] انظر لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة الفقرة 13 من التعليق العام رقم 29. انظر أيضا ديباجة اتفاقية الرهائن التي توصف فيها أخذ الرهائن بأنها "جريمة تثير قلقا بالغا لدي المجتمع الدولي"

[5] سورية هي طرف في العهد

[6] لجنة حقوق الانسان للأمم المتحدة، التعليق العام 35، الفقرة 12

[7] لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، التعليق العام رقم .31 انظر أيضا المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، المبدأ الثاني

[8] انظر ا .كلافام ، ب. الستون ، د. موراي .يسرد موراي الشرطين التاليين" :يجب ان تكون الجماعة المسلحة موجودة بصوره مستقلة ويجب أن تكون منظمة بما فيه الكفاية حتى تفرض إرادتها على أفرادها"

و يستتبع ذلك أنه بموجب القانون الدولي، حتى خارج النزاع المسلح، ينطبق حظر أخذ الرهائن والحرمان التعسفي من الحرية أيضا على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تستوفي الشروط المذكورة أعلاه.

- **القانون الجنائي الدولي:**

وعملا بالمادة 8 (2) (ج) ' 3 ' من نظام روما الأساسي، فعل أخذ الرهائن ترقى إلى جريمة حرب في نزاع مسلح غير دولي عندما يرتكب ضد الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والعاجزين عن القتال.

وإلى جانب نظام روما الأساسي، يُحكم أخذ الرهائن من قبل الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، كما يحظرها بصورة غير مباشرة عدد من الاتفاقيات الدولية المنطبقة على سياق سلامة الطائرات والأضرار التي تلحق الناس المتمتعين بحماية دولية[9]. وتقر اتفاقية الرهائن في ديباجتها بوجود حظر أخذ الرهائن، وتفرض عددا من الالتزامات على كل دولة طرف، بما في ذلك الإلتزام بتجريم جريمة أخذ الرهائن،[10]، والالتزام باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الجريمة[11]، والالتزام بمحاكمة أو تسليم المسؤولين عن ارتكابها[12]، والالتزام بممارسة الولاية القضائية العالمية على الجريمة.[13]

سوريا ليست طرفا في اتفاقية الرهائن، ومن ثم فإن الالتزامات الواردة في اتفاقية الرهائن ليست ملزمة لسوريا من حيث المبدأ ولا تنطبق على العلاقات مع سوريا. ومع ذلك، فإن أخذ الرهائن في نزاع مسلح غير دولي يشكل جريمة حرب. و يستتبع ذلك أن لكل دولة، بموجب القانون الدولي، الحق في ممارسة الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بكل فرد (بما في ذلك السوريين) مسؤول عن جريمة حرب متمثلة بأخذ الرهائن.

دفع الفدية:

إن دفع فدية من أجل إطلاق سراح فرد تم أخذه كرهينة من قبل جماعة إرهابية قد يكون منافيا لالتزامات دولية معينة تلزم الدولة.

وتحظر الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 أي شخص من تقديم الأموال أو جمعها بأي وسيلة، بنية استخدامها أو العلم بأنها ستستخدم، كليا أو جزئيا، للقيام بعمل إرهابي على النحو الذي حددت به في المادة 2 (1) (ا) (ب) من الاتفاقية. ولا تنطبق الاتفاقية إلا على الجرائم التي تنطوي على عنصر أجنبي، أي أنه لا يمكن تطبيقها على الحالات المحلية البحتة (يجب أن يكون كل من فعل التمويل والعمل الإرهابي محليا محضا حتى لا تطبق الاتفاقية)[14]. وسوريا طرف في هذه الاتفاقية.

---

[9] اتفاقيه لاهاي لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، 1970؛ -اتفاقية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، 1971؛ اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بضمنهم الموظفون الدبلوماسيون، .1973 وسوريا طرف في جميع الاتفاقيات الثلاث.

[10] الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، المادة 2

[11] المرجع نفسه المادة 4

[12] المرجع نفسه المادة 8

[13] المرجع نفسه المادة 5

[14] الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المادة 3

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بناء على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب 1999 القرار 1373 (2001) الذي يفرض علي كل دولة التزاما بوجب الفقرة (1) (أ) "منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية" كما نص في الفقرة (2)(أ) "الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية". و بموجب الفقرة (1) (د) "على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية"[15]. بالإضافة إلى ذلك، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عددا من القرارات، ولا سيما القرار 1267 (1999) والقرار 1989 (2011) فرض مجموعة من الالتزامات فيما يتعلق بتمويل المنظمات المدرجة في القائمة المرتبطة بتنظيم القاعدة.

ويبدد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأخير 2133 (2014) أي شك فيما يتعلق بإمكانية تطبيق التدابير الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب على مدفوعات الفدية. ويشير القرار "إلى أن مدفوعات الفدية للجماعات الإرهابية هي أحد مصادر الدخل التي تدعم [أنشطتها][16]" و "تدعو جميع الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مدفوعات الفدية أو من الامتيازات السياسية[17]."

الاختفاء القسري:

ويرد تعريف الاختفاء القسري في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على النحو التالي:

"الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو بدعم من الدولة أو بموافقتها ورفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده ونتيجة لذلك حرمان هذا الشخص من حماية القانون".

المادة 7 (2) (ط) من نظام روما الأساسي تحاكي حرفيا تعريف الاتفاقية المتعلقة بالاختفاء القسري.

- **القانون الدولي الإنساني:**

على الرغم من أن اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية لا تشير صراحة إلى مصطلح الاختفاء القسري، فان هذا السلوك في نزاع مسلح غير دولي محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي لأنه ينتهك أو يهدد بانتهاك عدد من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي[18]. والقواعد ذات الصلة هي حظر الحرمان التعسفي من الحرية[19]، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية[20]، وحظر القتل[21].

و حظر الاختفاء القسري ملزم لجميع الأطراف في النزاع المسلح لذا فهو يشمل القوات المسلحة التابعة للدولة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع أطراف النزاع اتخاذ خطوات معينة لمنع الاختفاء القسري،

---

[15] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 (2001)

[16] قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة 2133 (2014)، الفقرة العاملة 7

[17] المرجع نفسه، الفقرة العاملة3

[18] لجنة الصليب الأحمر الدولية، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98

[19] المرجع نفسه القاعدة 99

[20] المرجع نفسه االقاعدة90

[21] المرجع نفسه االقاعدة89

بما في ذلك من خلال الالتزام بتسجيل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم[22] والالتزام باتخاذ جميع التدابير الممكنة لحصر الأشخاص الذين تم التبليغ عنهم أنهم مفقودين نتيجة للنزاع المسلح وتزويد أفراد أسرهم بالمعلومات التي لديهم عن مصيرهم[23].

- **القانون الدولي لحقوق الإنسان:**

الاتفاقية المتعلقة بالاختفاء القسري تنص في مادتها الأولى على حق كل شخص في عدم التعرض للاختفاء القسري. بالإضافة إلى أنها تفرض على كل دولة طرف عددا من الالتزامات، بما في ذلك الالتزام ب "اتخاذ التدابير الملائمة للتحقيق في" أفعال الاختفاء القسري التي يرتكبها أي شخص، و "تقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة"[24]، والالتزام بتجريم فعل الاختفاء القسري [25]وجعل الجريمة معاقبا عليها بعقوبات ملائمة[26]، والالتزام بمحاكمة المسؤولين عنها أو تسليمهم[27]. وتفرض الاتفاقية أيضا التزاما على كل دولة بممارسة الولاية القضائية العالمية على جريمة الاختفاء القسري[28].

سوريا ليست طرفا في الاتفاقية، ومع ذلك فان حظر الاختفاء القسري ينطبق أيضا على الإقليم الخاضع لولايتها القضائية لأنه يمكن القول أنه يشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي[29]. بالإضافة إلى ذلك، وكما اعترفت بذلك محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في قرارها التاريخي ***Velasquez Rodriguez***، فان جريمة الاختفاء القسري تشكل "انتهاكا متعدد الأشكال ومستمرا" للعديد من حقوق الإنسان. و يستتبع ذلك أن أعمال الاختفاء القسري تدخل في نطاق مسؤولية سوريا (بشأن مسؤولية الجهات الفاعلة من غير الدول) لأنها تشكل انتهاكات لعدد من التزامات المعاهدات التي تلتزم بها سوريا.

واعتبرت المحاكم والهيئات القضائية الدولية أن أفعال الاختفاء القسري تشكل انتهاكا للحقوق التالية:

-حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه[30] (المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

-الحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة (المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

وقد وجد أن الاختفاء القسري يشكل انتهاكا للحق المذكور أنفا حتى في غياب الدليل على أن الشخص المختفي عومل معاملة سيئة في ضوء افتراض أن ضحية الاختفاء القسري يتعرض معاملة لاإنسانية أو مهينة[31]، أو في ضوء أن العزلة المطولة والحرمان من التواصل هما في حد ذاتهما معاملة قاسية ولا إنسانية[32].بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الاختفاء القسري يسبب كربا عقليا شديدا بحيث ينتهك حق أفراد الأسرة في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة[33].

- الحق في الحياة (المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

---

[22] المرجع نفسه القاعدة 123

[23] المرجع نفسه القاعدة 117

[24] اتفاقية الاختفاء القسري، المادة 3

[25] المرجع نفسه، المادة 4

[26] المرجع نفسه، المادة 7

[27] المرجع نفسه، المادة 11

[28] المرجع نفسه، المدة 9(2)

[29] لجنة حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، التعليق العام ذي الرقم 29، الفقرة 13

[30] ايكوار، كورت ضد تركيا؛ [اياكثر],Velasquez Rodriguez ضد هندوراس.

[31] لجنة حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، Mojica ضد جمهورية دومينيكان

[32] محكمة الدول الأمريكية لحقوق الانسان Velasquez Rodriguez ضد هندوراس، لجنة حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، Aouabdia v Algeria

[33] ايكوار، فارنافا ضد تركيا، ايكوار، اسلاخانوفا وآخرين ضد روسيا

وقد وجد أن الاختفاء القسري يشكل انتهاكا للحق في الحياة في ضوء افتراض وفاة ضحايا الاختفاء القسري[34]. ولا يكون افتراض الوفاة تلقائيا ولا يتم التوصل إلى هذا الاستنتاج إلا عند النظر في ملابسات القضية، التي يعتبر فيها انقضاء الوقت المنقضي منذ مشاهدة الشخص حيا أو الاستماع إليه من العناصر ذات الصلة.

- الحق في الانتصاف الفعال (المادة 2 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

يتحقق انتهاك الحق في الانتصاف الفعال عندما لا تقوم الدولة بالتحقيق الكافي في حالات الاختفاء القسري.[35]

- **<u>تطبيق التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان على الجهات الفاعلة من غير الدول</u>**

عندما تنسب أعمال الاختفاء القسري إلى جهات فاعلة من غير الدول، فإن الدولة ملزمة بالتحقيق بفعالية في الانتهاكات، وتوفر لمن يدعون أنهم ضحايا الوصول إلى العدالة على نحو متساو وفعال، وجبر ما لحق بالضحية من ضرر على نحو فعال[36]. غير أنه في الظروف التي تمارس فيها الجماعة المسلحة سيطرتها الثابتة على إقليم معين، تكون الدولة عادة غير قادرة على فرض إرادتها. ويؤيد عدد من المعلقين الفكرة القائلة بأن التزامات حقوق الإنسان تلزم أيضا الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الجماعات المسلحة، ولا سيما عندما تمارس هذه الجماعات سيطرة كبيرة على الإقليم والسكان ولها هيكل سياسي يمكن التعرف عليه[37]. ويترتب على ذلك أنه بموجب القانون الدولي، فإن حظر الاختفاء القسري ينطبق أيضا على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تستوفي الشروط المذكورة أعلاه.

- **القانون الجنائي الدولي:**

وعملا بالمادة 7 (1) (ط) من نظام روما الأساسي، فإن "الاختفاء القسري للأشخاص" يشكل جريمة ضد الإنسانية "عندما "يرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان مدنيين، وعن علم بالهجوم".

الاختفاء القسري هي جريمة ضد الإنسانية وبالتالي يعتبر جريمة بموجب القانون الدولي العرفي. يسمح لكل دولة، بموجب القانون الدولي، بممارسة الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بالمسؤولين عن الاختفاء القسري.

---

[34] محكمة الدول الأمريكية لحقوق الانسان Velasquez ضد غواتيمالا، ايكوار، اسلاخانوفا وآخرين ضد روسيا

[35] لجنة حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، Aouabdia ضد الجزائر

[36] المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، المبدأ الثاني.

[37] انظر ا .كللفام، ب. الستون، د. موراي .يسرد موراي الشرطين التاليين" :يجب ان تكون الجماعة المسلحة موجودة بصوره مستقلة ويجب أن تكون منظمة بما فيه الكفاية حتى تفرض ارادتها على أفرادها"

أولاً: عصابات الخطف وارتباطاتها:

تردّد الكثير من الشهود قبل الإدلاء بشهاداتهم حول حوادث الخطف والأشخاص الذين يقفون ورائها، سواء كانوا مخطوفين سابقين، أو أهالي وذوي مخطوفين حاليين أو نشطاء وصحفيين، وذلك لكون هذا الملف الساخن يعتبر واحداً من أهم وأكثر الملفات تعقيداً في المنطقة، لما له من تشعبات كثيرة بسبب اختلاف الجهات الخاطفة وكثرتها من جهة، وكون أنّ هذه الحالات تحدّث ضمن مناطق التماس (قرى محددة ما بين درعا والسويداء). وتختلف الجهات التي تقف وراء حالات الخطف من حيث الغاية أوالهدف أوالطريقة وتنقسم لعدة أقسام:

1. عصابات الخطف من أجل جمع المال "الفدية":

وتكثر هذه العصابات في المنطقة الغربية الشمالية من محافظة السويداء، ذلك أن بلدات هذه المنطقة على تماس مباشر مع بلدات ريف درعا الشرقي وبلدات منطقة (اللجاة) وتنقسم هذه العصابات أيضا لعدة مجموعات:

- المجموعة الأولى تعمل داخل السويداء وهم من أهالي محافظة السويداء ومهمتهم هي استدراج الضحية أو خطفها وتسليمها لمجموعة أخرى داخل بلدات ريف درعا الشرقي.
- المجموعة الثانية وهي المجموعة التي تقوم بإخفاء الضحية داخل بلدات ريف درعا الشرقي أو منطقة (اللجاة) والاتصال بأهل المخطوف وطلب الفدية.
- المجموعة الثالثة وهي التي تقوم بدور الوساطة بين الخاطفين و أهل المخطوف وتأمين عملية المقايضة مقابل الفدية المالية المتفق عليها.

و من أهم تلك المجموعات:

- **داخل محافظة درعا:** مجموعة (عاكف العصافرة من بلدة الكرك الشرقي)، مجموعة (إسماعيل الشكري من بلدة ناحتة)، مجموعة (حمود النكد من منطقة اللجاة)، مجموعة (عبادة المفعلاني من بلدة ناحتة)، مجموعة (خالد الحراكي من بلدة المليحة الغربية).
- **داخل محافظة السويداء:** مجموعة (رشاد شلغين من بلدة مجادل)، مجموعة (ناجي الشعراني من بلدة الدور)، مجموعة (سامح نصر من بلدة سميع)، مجموعة (محمد الصالح عزام من بلدة عريقة)، مجموعة (وسام الطويل من مدينة شهبا)، مجموعة (فندي أبو سرحان من بلدة لبين).

وقد استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق عدّة أسماء لأشخاص مخطوفين من محافظة السويداء على أيادي عصابات من محافظة درعا منهم:

1) بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تمّ خطف (سجيع صالحة وموفق أبو حسون)، وكانت فديتهما المالية (25) مليون ليرة سورية، وتم الإفراج عنهما لاحقاً.
2) بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير2017، تمّ خطف (عباس زين)، وكانت فديته مالية (5) ملايين ليرة سورية، وتم الإفراج عنه لاحقاً.
3) بتاريخ 6 أيلول/سبتمبر2016 تمّ خطف (عمر عزام) وكانت فديته المالية (11) مليون ليرة سورية، وتم الإفراج عنه لاحقاً.
4) بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2016، تمّ خطف (فندي الشعراني)، وكانت فديته المالية (7) ملايين ليرة سورية وتم الإفراج عنه لاحقاً.

2. عصابات خطف من أجل تصفية الحسابات:

وكثيراً ما تقوم هذه العصابات بعمليات الخطف نتيجة وقوع خلافات مع عصابات أخرى، من تجّار المخدرات والسلاح وتجّار المحروقات بين المحافظتين.

وقد استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق عدّة حوادث في هذا الصدد منها:

1) بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2017 تمّ خطف (عقاب الغاوي وليث كبول) من قبل عصابات في مدينة درعا، إثر خلاف بينهم وبين تجّار سلاح من منقطة اللجاة، حيث قام أقارب المخطوفين بدفع (13) مليون ليرة سورية كفدية لإطلاق سراح (ليث كبول) وذلك بعد أن قامت العصابة الخاطفة في درعا بقتل وقطع رأس المخطوف (عقاب الغاوي) بغية الضغط على أقارب ليث لدفع الفدية وهذا ما حصل بالفعل.
2) بتاريخ 16 آب/أغسطس 2016 تمّ خطف (أيوب الناصر)، من قبل عصابات في مدينة درعا، إثر خلاف مع تجار محروقات في محافظة درعا، وقد تمّ الإفراج عنه لاحقاً.
3) بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2017 تمّ خطف الشاب (ولاء شكر) من قبل عصابات في مدينة درعا، إثرا خلاف مع عصابات تجارة السيارات المسروقة في منطقة اللجاة، حيث تم دفع فدية مالية قدرها (19) مليون ليرة سورية من قبل أقاربه، وتم الإفراج عنه لاحقاً.

3. عصابات مرتبطة بالأجهزة الأمنية:

يعتقد عدد من الذين تمّت مقابلتهم لغرض هذا التقرير، أنّ هذا النوع من العصابات تقوم بعمليات الخطف، من أجل زعزعة العلاقات الإجتماعية بين سكان المحافظتين، واستغلال وجود تنوع مابين مكون المحافظتين. وقد استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق عدّة حالات يمكن إدارجها تحت هذا النوع من الخطف، ومنها:

1) بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2016، تمّ خطف (شادي رضوان) من أبناء مدينة السويداء، على يد عصابات مرتبطة بأجهزة أمنية، قامت لاحقاً ببث أشرطة فيديو تُظهر تعذيب المدعو (شادي رضوان)، بغرض تجييش المجتمع الأهلي في السويداء ضدّ أهالي محافظة درعا، وتبيّن لاحقاً أنّ المدعو (شادي رضوان) كان معتقلاً في مفرزة الأمن العسكري في بلدة (الجدية) الكائنة في منطقة (اللجاة) في محافظة درعا، وتخضع لسيطرة قوات النظام.
2) بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2016 تمّ تلفيق حادثة خطف (وائل عامر) وهو من أبناء مدينة السويداء، بغرض تجييش المجتمع الأهلي في السويداء ضدّ أهالي محافظة درعا، وقد قالت مصادر لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ المدعو (وائل عامر) هو يعمل مع فرع أمن الدولة في مدينة السويداء، وبأنّ حادثة الخطف كانت ملفقة.

4. عصابات خطف لأشخاص من مدينة السويداء، من قبل جهات من مدينة درعا، وذلك بغية الضغط على الأفرع الأمنية والإفراج عن معتقلين:

استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق عدة حالات لمخطوفين من محافظة السويداء تمّ خطفهم من قبل جهات في محافظة درعا للضغط على النظام والأجهزة الأمنية من إطلاق سراح محتجزين، منها:

1) بتاريخ 16 آب/أغسطس 2016 تمّ خطف (فاروق الحمدان ومضر الحمدان وماهر الحلبي وحاتم أبو حصاص) من قبل مجموعة مسلّحة من ريف درعا الشرقي، ذلك بغية الضغط على فرع أمن الدولة لإطلاق سراح تسع معتقلين كان محتجزين لديها، ويبدو أنّهم على علاقة بتلك المجموعة المسلّحة أو فقط لانتمائهم لتلك المنطقة.
2) بتاريخ 21 تمّوز/يوليو 2016، تمّ خطف عائلتين (من آل حمايل) من قبل مجموعة "سالم البوري" المبايعة لتنظيم داعش، وذلك للمطالبة بالإفراج عن معتقلين لدى الأجهزة الأمنية، وتمّ إطلاق سراح امرأة وطفلين من إحدى العائلات، ولا توجد معلومات حول مصير المتبقين ومنهم رجلين من عائلة حمايل.

5. عصابات عمليات الخطف الوهمية:

في حالات غريبة، تحدث عمليات خطف وهمية، حيث يقوم أحد الأشخاص بالاختباء بمساعدة آخرين على الاختباء، حيث تمّ نشر خبر اختطاف هذا الشخص المختبئ، كي يقوم أقارب الشخص المختبئ إلى القيام بعمليات خطف مضادة، فيقوم أقارب الاشخاص المخطوفين بشكل حقيقي إلى دفع فدية من أجل إطلاق سراح أبنائهم، حيث تصل النقود إلى أقارب الشخص الذي قام بعملية الاختباء.

وقد استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق عدّة حالات، منها:

1) بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2017 توارى المدعو (باسل الحلبي) عن الأنظار، وعلى إثر ذلك أقدم أقاربه على خطف نازحين قادمين من محافظة درعا، وسلبوا منهم مبلغ (10) ملايين ليرة سورية، بحجة دفع فدية "ابنهم المخطوف باسل الحلبي".
2) بتاريخ 24 شباط/فبراير 2017 توارى المدعو (غزوان شلغين) عن الأنظار، حيث قامت عائلته بخطف نازحين من أهالي محافظة درعا، وسلبت منهم مبلغ (19) مليون ليرة سورية، بحجة دفع فدية ابنهم المخطوف.
3) في مطلع العام 2017، توارى المدعو (باسم السبع) عن الأنظار، فقامت عائلته باختطاف نازحين من أهالي محافظة درعا، وتمّ سلب مبلغ (10) ملاييت ليرة سورية، بحجة دفع فدية ابنهم المخطوف.

ووفقاً لأحد الشهود الذين تمّت مقابلتهم، فإن معظم عصابات الخطف والسرقة العاملة في مدينة السويداء، تعمل برعاية المنظومة الأمنية، فضلاً عن أن معظم أفراد تلك العصابات ينتمون بطريقة أو أخرى إلى الميليشيات المسلحة والمرتبطة بالقوات النظامية السورية.

ثانياً: قصص وشهادات من مختطفين سابقين وذويهم من محافظة درعا:

استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، الوصول إلى العديد من شهود العيان والاستماع إلى إفادات مخطوفين سابقين بين محافظتي درعا والسويداء إضافة إلى ذويهم، حيث وصف أحد الشهود (سالم الزعبي-وهو اسم مستعار) [38] من ريف درعا الشرقي، تجربة اختطافه على يد إحدى العائلات من محافظة السويداء التي قامت بعملية الخطف قائلاً:

"كنت أعمل على سيارة نقل البضائع من درعا إلى مدينة دمشق، ودائماً ما كنت أسلك الطريق الذي يمر من محافظة السويداء بشكل يومي، إلا أنه وبتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2017، ولدى عودتي ليلاً من مدينة دمشق، تم إيقافي من قبل مجموعة من المسلحين في بلدة المزرعة تحديداً، والتي تقع في ريف السويداء، فطلب مني أحد أولئك المسلحين الترجل من سيارتي تحت تهديد السلاح ، ووضعوني في سيارة أ خرى، ثم تم اقتيادي إلى منزل علمت لاحقاً أنه في قرية "ريمة اللحف" التابعة لمحافظة السويداء، وبمجرد وصولي إلى المنزل أخبروني بأنني مختطف إلى حين عودة أخوهم المخطوف في محافظة درعا، حاولت مراراً أن أوضح لهم بألا علاقة لي بالخاطفين في درعا، إلا أنهم كانوا يجيبونني في كل مرة "أنت من درعا اذاً أنت مستهدف".

وأضاف الزعبي بأن العائلة الخاطفة لم تكتف بخطفه فحسب، بل قامت باحتجاز تسعة آخرين من محافظة درعا (رفض الإفصاح عن هويتهم أيضاً)، فقد تم وضعهم في ذات الغرفة التي احتجز فيها، حيث كان الجو بارداً والطعام غير كاف، أما الدخول إلى الحمام لقضاء الحاجة فكان مسموحاً لمرة واحدة فقط على حد وصفه، وتابع قائلاً:

"في البداية أخبرنا الخاطفون بضرورة تأمين مبلغ وقدره (50) مليون ليرة سورية كي يتم إطلاق سراحنا، ثم سمحوا لنا بالتواصل مع عائلاتنا كي نطلب منهم تأمين المبلغ، وكان الخاطفون يهددونا بالقتل وتلقيم السلاح فوق رؤوسنا قبيل كل اتصال، حتى يجبروننا على إقناع عائلاتنا بتأمين المبلغ المطلوب، كان المبلغ المفترض علي دفعه هو (5) ملايين ليرة سورية، إلا أنني لم أكن أملك هذا المبلغ.

وبعد مرور سبعة أيام أخبرنا الخاطفون بأنهم قاموا بتخفيض الفدية المالية حتى (10) ملايين ليرة سورية، فقام اثنان من المخطوفين معي بدفع مبلغ (6) ملايين ليرة سورية بالتساوي، وذلك بعد التواصل مع أهلهم في بلدتي الجيزة والغارية الغربية ثم تم الإفراج عنهم، أما المبلغ المتبقي فقد تم توزيعه بالتساوي على بقيتنا، وبتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2017، قام أخي بالاستدانه من أحد الأقارب، ثم قام بتسليم مبلغ وقدره (500) ألف ليرة سورية إلى أحد الأشخاص في ريف درعا الشرقي وذلك بالتنسيق مع الخاطفين في السويداء، وبمجرد استلامهم المبلغ تم إطلاق سراحي، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المخطوفين الذين أطلق سراحهم أيضاً."

وفي شهادة أخرى، أكدّ "أبو سفيان" وهو من بلدة أم الميادن في ريف درعا، على أن أحد أقاربه تعرّض للخطف في ريف السويداء بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2017، مشيراً إلى أن الجهة التي قامت باختطافه هي اللجان الشعبية[39] التابعة للقوات النظامية السورية، حيث قال:

---

[38] لم يتم ذكر اسم الشاهد الحقيقي، وذلك حفاظاً على أمنه الشخصي.

[39] اللجان الشعبية: مجموعة من الشبان المدنيين من محافظة السويداء، وغالبيتهم من الذين قد تخلفوا عن الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية والخدمة العسكرية الاحتياطية في الجيش النظامي السوري، وقد تلقوا التدريبات والسلاح والدعم المادي من قوات النظام السوري مقابل فرض السيطرة الأمنية على غالبية المدن والقرى في محافظة السويداء فقط، وذلك بالتعاون مع قوات النظام السوري.

"كان أحمد يعمل كسائق حافلة، وقد اعتاد المرور يومياً عبر القرى التابعة لمحافظة السويداء، وفي صباح يوم 21كانون الثاني/يناير 2017، تفاجأ بوجود حاجز أمني من قبل مجموعة من الأشخاص على الطريق المؤدي لمدينة السويداء (تبيّن لاحقاً أنهم يتبعون للجان الشعبية)، فتم اقتياده لمكان مجهول، حيث كان مختطفاً برفقة تسعة شبان آخرين من مدينة درعا، وفي البداية كانت معاملة الخاطفين جيدة إلى حد ما، فقد أخبروهم بأنهم ضيوف وسيتم إطلاق سراحهم ولكن إلى حين الإفرج عن ابنهم المخطوف في درعا ويدعى خلدون السبع."

وأضاف أبو سفيان بأنه تلقى اتصالاً هاتفياً من الجهة التي قامت بخطف قريبه عقب مرور أربعة أيام، حيث بادروا إلى طلب فدية مالية وقدرها (3) ملايين ليرة سورية، فوضّح لهم أبو سفيان عدم قدرته على تأمين المبلغ المطلوب، وفي هذه الأثناء أطلق سراح اثنين من المخطوفين الذين كانوا برفقة قريبه، وذلك بعدما تمكنت عائلتهما من دفع مبلغ (3) ملايين ليرة سورية عن كل مخطوف، أما الثمانية الباقيين على حد وصفه فقد بقوا محتجزين إلى أن جرت مفاوضات جديد بين الخاطفين من كلتا المحافظتين، وتم الاتفاق على تخفيض الفدية لكل مخطوف، ودفع مبلغ (500) ألف ليرة سورية، ووقد نوه أبو سفيان إلى أنه قام بإيداع الفدية المالية لدى أحد الأشخاص في السويداء، وبمجرد إطلاق سراح "خلدون السبع" من قبل خاطفيه في مدينة درعا، تم الإفراج عن قريبه أحمد كما أطلق سراح جميع المخطوفين بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير2017.

ومن جهة أخرى أردف أبوسفيان معلقاً على عمليات الخطف التي ازدادت في الآونة الأخيرة قائلاً:

"معظم عمليات الخطف التي تقع بحق أهالي درعا، تتم كرد فعل من جانب جيراننا في السويداء ذات الغالبية الدزية، ويأتي ذلك عقب اختطاف أقاربهم وسط ظروف غامضة، إلا أن ما تبين لي من خلال عملية تحرير قريبي "أحمد"، وتواصلي مع الخاطفين في درعا والسويداء، أن هناك عصابات مشتركة تضم عناصر من الدروز وبدو درعا، وهمهم الوحيد هو الحصول على أكبر قدر من المال، أما زعماء تلك العصابات فهم موجودون في عدة قرى في درعا، منها ناحتة والمليحة الشرقية وبعض قرى اللجاة، وأولئك هم من يقومون بالاتصال مباشرة بذوي المخطوفين، حتى يبدأون بالمفاوضات وينتهون باستلام الأمول وتحرير المخطوفين."

وأشار أبو سفيان إلى أن عمل تلك العصابات المشتركة لايقتصر على خطف الأشخاص فحسب، بل يتعداه حتى سرقة السيارات والمواشي، وذلك كما حدث تماماً في بلدة القريا ذات الغالبية الدرزية، حيث تم سرقة عدد من الأبقار من مزرعة السيد "وائل أبو هدير" بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017، فأقدم شبان من بلدته على اختطاف عشرة أشخاص من البدو الذين يقيمون بالقرب من المنطقة، وعقب ذلك تلقى أبو هدير اتصالا من قبل السارقين، حيث طلبوا منه فدية مالية قدرها (5) ملايين ليرة سورية، على أن يتم تسليمها في قرية "عرى" التابعة لمدينة السويداء، فنجح أبو هدير في الحصول على الفدية المالية من أهل البدو المختطفين ثم قام بتسليمها للسارقين وفي وقت لاحق تم الإفراج عن معظم المخطوفين.

ثالثاً: شهادات من مختطفين سابقين من مدينة السويداء:

الناجي (علاء.م) هو من مواليد مدينة السويداء، يبلغ من العمر (46)عاماً، متزوج ولديه ثلاثة أطفال، تعرّض لعملية خطف بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، موضحاً أن الجهة التي قامت باختطافه، هي كتائب إسلامية تدور في فلك "جبهة النصرة"، حيث قال:

"أعمل في مجال تقسيط السيارات مابين محافظتي درعا والسويداء، وكنت دائماً ما أمرّ من القرى الحدودية بين المحافظتين، في إحدى المرات كنت مستقلاً سيارتي، باتجاه قرية صمة بريف السويداء، فتفاجأت حين أوقفني أربعة مسلحين، في البداية اعتقدت أنهم "جيش حر" من خلال زيهم العسكري، حاولت الاستفسار والسؤال عن هويتهم، إلا أنهم لم يجيبوا، ثم قاموا بتفتيش سيارتي وأنزلوني منها، ليتم وضعي في صندوق سيارتهم تحت تهديد السلاح، انطلقوا بي وبقينا حوالي ساعتين أثناء الطريق، إلى أن وصلنا منطقة مجهولة، توقفوا ثم وضعوا العصابة على عيني، وأنزلوني إلى أحد المنازل التي أعتقد أنها كانت على أطراف إحدى القرى وتقيم فيها عائلة مقربة من أحد الخاطفين كما بدا لي، كان من الصعب علي تحديد المكان الذي تم اقتيادي إليه، لكن تبين لي لاحقاً أنه كان في منطقة اللجاة بمحيط بصرى الحرير،

وضعوني في غرفة أشبه بقبو في ذاك المنزل، وفي البداية عاملوني بطريقة جيدة، فقدموا لي الطعام والشراب، وأخبروني بأن أموري ستكون على مايرام، وأنهم بانتظار شخص يلقبونه بـ "الشيخ"، كي يتولى التحقيق معي، إلا أنّ "الشيخ" تأخر ولم يأت في ذلك اليوم، لقد كان واضحاً لي أن الخاطفين على مستوى عالي من الحرفية، أي أنها ليست المرة الأولى التي يقومون فيها بالخطف."

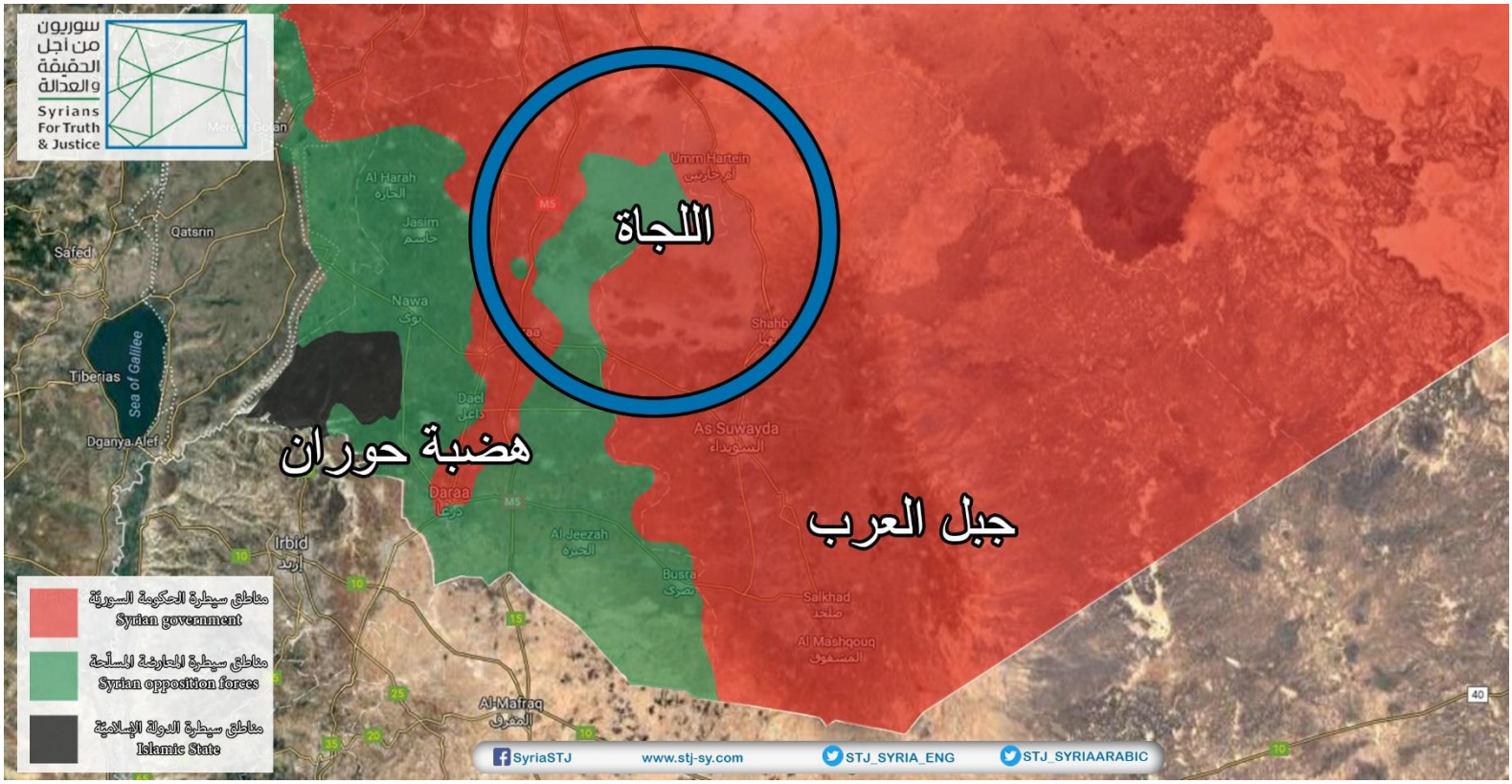

صورة مأخوذة بواسطة القمر الصناعي، والتي تبين موقع منطقة اللجاة بريف درعا، والتي تم احتجاز الشاهد (علاء.م) في إحدى قراها.

وتابع (علاء.م) بأن معاملة الخاطفين أخذت بالتغير معه في مساء يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، حيث كانوا يحاولون ترهيبه بالسلاح في حين كانوا يستمعون طوال الوقت إلى أغاني دينية إسلامية، وفي اليوم التالي من اختطافه، أتى من كانوا بانتظاره ألا وهو "الشيخ"، وحول ذلك أردف قائلاً:

"سمعت "الشيخ" ينادي أين هو هذا الدرزي الكافر، ثم دخل أحد أولئك المسلحين ووضع العصابة على عيني من جديد حتى لا أتمكن من رؤية الشيخ، ثم دخل الأخير إلى الغرفة وكان برفقته حوالي الأربعة أشخاص بحسب تقديري، بدأ الشيخ بالتحقيق معي، وصار يسألني عن سبب قدومي إلى منطقة حدودية، ثم بدأ مسلسل الضرب والتعذيب، تهجم علي أحد المسلحين وهددني بالقتل، ولقم الآخر سلاحه في وجهي، إلى أن نجحوا في الحصول على رقم هاتف أحد إخواني، وطلبوا مني التحدث معه طالباً (10) ملايين ليرة سورية، اعترضت على كلامهم في البداية فاستمر ضربهم وتعنيفهم لي، ضربوني بأيديهم وأرجلهم وبخراطيم المياة على كامل جسمي، أخيراً رضخت لهم، فاتصلت بأخي وأعلمته بالأمر، واستمر بي الحال على ماهو عليه عدة أيام أخرى، بين الضرب والتعذيب والتهديد والقتل والتصفية، أو التحويل إلى المحكمة الكبرى التابعة

لجبهة النصرة في مدينة درعا، طبعاً شعرت بخوف كبير جداً، باعتبار أنني كنت على معرفة بشخصين من مدينة السويداء، تم تحويلهما إلى تلك المحكمة ومازال مصيرهما مجهول حتى الآن، وهما (رائد مصر وخالد رزق)، لقد كانت المفاوضات تجري بين عائلتي والخاطفين دون أن أعلم عنها شيئاً، فقد كان الخاطفون يكتفون بإخباري بأنهم منحوا عائلتي أسبوعاً كاملاً حتى يقوموا بتأمين الفدية المالية."

وعقب مرور أربعة أيام على اختطاف (علاء.م)، بادر الخاطفون إلى إجراء دورة شرعية له على حد وصفه، فقد كانوا يلقون عليه المحاضرات الدينية، ويخبرونه باستمرار بأن الأموال التي يطلبونها من عائلته، ماهي إلا حاجة ملحة كي يستمروا في قتال القوات النظامية السورية، وأضاف (علاء.م) قائلاً:

"كان يبدو على المسلحين الذين قاموا باختطافي بأنهم ينتمون إلى كتائب إسلامية، فكانوا دائماً مايوجهون لي تهمة الكفر ويهددوني بالتحويل إلى المحكمة الشرعية، وفي إحدى المرات تمكنت من رؤية إحدى السيارات التابعة لهم والتي كانت تحمل شعاراً دينياً، ومازاد اعتقادي بأنهم إسلاميين، الحارس الذي كان يقوم بحراسة الغرفة التي تم احتجازي فيها، فقد كان الشخص الوحيد الذي يسمح لي برؤية وجهه والتحدث معه أيضاً، فحصلت على بعض المعلومات منه شيئاً فشيئاً، فأكد لي هذا الحارس ومن باب التفاخر أنه انتقل للقتال بين صفوف عدة كتائب، منها "الجيش الحر" و "جبهةالنصرة" وأثبت ذلك لي من خلال مقطع فيديو لأحد المعارك التي شارك بها، وكان واضحاً لي من خلال لهجته أنه من مدينة حوران، أما لهجة بقية الخاطفين فقد كانت حورانية بدوية، إضافة إلى أنهم كانوا ينادون بعضهم بأسماء لا أعتقد بأنها حقيقية ك "أبو زبير" و"أبو معاز" و"علي"."

وبعد مرور أربعة عشر يوماً على اختطاف (علاء.م)، تم التوصل أخيراً إلى حل للتفاوض بشأنه، وطلب منه الخاطفون أن يتهيأ بما أنه سيتم إطلاق سراحه، وفي اليوم التالي وبتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر2014، أخرجوه من المنزل وطلبوا منه الصعود إلى السيارة، ثم وضعوا العصابة على عينه من جديد، وهددوه بالتصفية في حال تفوه بكلمه واحدة أثناء الطريق، وفي هذا الصدد تابع قائلاً:

"انطلقنا بالسيارة، وبقينا أكثر من ساعة ونصف على الطريق، إلى أن خيم الظلام وأصبحت الساعة حوالي (8:00) مساءً، ثم نقلوني ووضعوني على دراجة نارية قادها بي أحدهم، بقينا نسير في طرق فرعية لأكثر من ساعتين، وأخر الأمر وصلنا إلى قرية خربا التي كان يسيطر عليها في ذلك الوقت "حركة المثنى الإسلامية"، توقفنا بجانب إحدى الطرقات، حيث تم وضعي في سيارة أجرة، وطلبوا من السائق نقلي إلى منطقة حدودية قريبة من قرية الخربا المحاذية لمدينة درعا، وصلنا المنطقة المذكورة، وكان باستقبالي "خوري" كنيسة السويداء، وعدد من وسطاء مدينة درعا، وبدورهم أخذوني وتابعنا إلى مدينة السويداء، وتحديداً إلى منزل شيخ يدعى "حناوي"، حيث تم التبادل بيني وبين تسعة أشخاص مختطفين من درعا، كان أحدهم يدعى "غسان الحريري"، وأولئك أيضاً اختطفوا من أجل المال."

وأضاف (علاء.م) بأن فترة اختطافه تزامنت مع خطف أحد الأشخاص من "آل الهادي" وهو من بلدة أم الرمان في مدينة السويداء، حيث قامت مجموعة من مدينة درعا باختطافه، لكن وبعد فشل المفاوضات قاموا بإرساله جثة هامدة إلى عائلته، فيما أشار إلى ثلاثة أشخاص تم اختطافهم أيضاً من قبل جهة مجهولة، أحدهم تم قطع رأسه، وأرسل إلى قرية "صما" الحدودية بين محافظتي درعا والسويداء، وتحديداً إلى منزل شيخ يدعى "جمال الهنيدي" (زعيم البلدة)، لأنهم لم يتمكنوا من دفع الفدية المالية أيضاً.

وفي سياق متصل، تحدث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، (جمال.د) وهو من مواليد مدينة السويداء، ويبلغ من العمر (32)عاماً، تعرض للاختطاف بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2016-رفض الإفصاح عن اسمه الحقيقي لأسباب تتعلق بأمنه الشخصي- وروى تجربة اختطافه قائلاً:

"كنت أعمل كسائق لشاحنة كبيرة، أنقل بها مواد البناء كالرمل والبحص من مدينة دمشق إلى مدينة السويداء، وفي إحدى المرات وبتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2016، تم استدراجي من قبل عدة أشخاص من بلدة الدور الكائنة في مدينة السويداء، بحجة توصيل كمية من الرمل إلى البلدة المذكورة، فوصلت إلى المكان المتفق عليه وكان عبارة عن مزرعة بجانب بلدة الدور، لم أجد أي أحد بانتظاري، وبعد عدة دقائق قدم ثلاثة أشخاص، كانوا يستقلون سيارة من نوع "كيا ريو" بيضاء ويرتدون الزي المدني، إضافة إلى شخص رابع كان يستقل دراجة نارية، ثم توجهوا نحوي وتفاجأت حين هددوني بالسلاح والقتل إن لم أصعد معهم، فصعدت برفقتهم إلى السيارة، وتوجهوا بي غرباً إلى بلدة ناحتة وهي أولى بلدات ريف درعا الشرقي، ثم إلى بلدة المليحة الغربية بريف درعا أيضاً، وبعد فترة قصيرة وصلنا إلى بناء قديم، أنزلوني من السيارة أدخلوني إلى قبو وقاموا بإقفال الباب، ولم يكلموني أبداً ولم يكونوا ملثمين."

وأكد الشاب (جمال.د) على أنه وبعد مرور نصف ساعة من إيداعه في القبو، تناهى إلى مسامعه صوت امرأة تصرخ وتشتم شخصاً يدعى "خالد"، وعلى أثر ذلك تبين للشاب أن أحد خاطفيه يحمل اسم "خالد"، فيما نوه إلى أن المكان الذي احتجز فيه كان أشبه بغرفة صغيرة متسخة، لايوجد بها نافذة أو حمام، بل فقط منفذ صغير جداً قرب السقف، إضافة إلى فراش اسفنجي، وملابس قديمة ملطخة بالدماء، فتبين للشاب (جمال) بأن الجماعة التي قامت باختطافه كانت قد استخدمت القبو سابقاً في احتجاز مختطفين آخرين وأضاف قائلاً:

"بعد مضي عدة ساعات، دخل علي أحد أولئك الأشخاص وعلى الفور طلب مني اسم ورقم هاتف أحد أقاربي، حتى يتم التواصل معه من أجل طلب الفدية، فأجبرت على إعطائه اسم أخي ورقم هاتفه، وفي اليوم الأول من اختطافي بقيت بلا أي طعام أو ماء، أما في اليوم التالي فقد دخل علي ذات الشخص، وقام بإعطائي علبة مياه صغيرة ورغيف من الخبز وقليل من اللبن، وقال لي هذا طعامك حتى يوم غد، وبالفعل طوال فترة احتجازي التي طالت مدة سبعة أيام، كان يدخلون علي ذات الطعام، بينما كنت أقضي حاجتي في إحدى زوايا الغرفة، بقي الأمر على ماهو عليه حتى اليوم الرابع، حيث دخل علي ثلاثة أشخاص وانهالو علي بالضرب المبرح ماتسبب بورم في قدمي ووجهي، وقاموا بتسجيل مقطع صوتي لي وأنا أصرخ، وعلمت لاحقاً -بعدما أطلق سراحي- بأنهم أرسلوه لعائلتي بغية الضغط عليهم ودفع فدية مالية قدرها (11) مليون ليرة سورية، وبقي الأمر على هذا الحال حتى اليوم السابع، حيث أخبروني في ذاك اليوم بأنه سيتم الإفراج عني بعد نجاح المفاوضات."

وبتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2016، تم الإفراج عن الشاب (جمال.د)، حيث تم وضعه في سيارة من قبل الخاطفين، ثم انطلقوا به إلى بلدة بصرى الحرير التابعة لمدينة درعا، ومن ثم إلى بلدة مسيكة الكائنة في منطقة اللجاة، حيث تم تسليمه ودفع الفدية المالية بحضور وسيطين، وهما وسيط من بلدة الدور ويدعى "صالح الشعراني" بالإضافة إلى شخص من بدو منطقة اللجاة ويدعى "أبو عبيد الصالح"، ثم تم وضعه في سيارة وتوجهت به إلى مدينة السويداء، ونوه جمال قائلاً:

"بعد إطلاق سراحي، ومن خلال متابعتي وبحثي الحثيث عن الجهة التي قامت باختطافي، تبين لي أن البناء الذي تم احتجازي به، هو بناء تعود ملكيته لشخص يدعى "خالد الحراكي" وهو من ريف درعا، كما تبين لي أنه يتزعم إحدى العصابات التي تقوم بغرض الخطف والسلب والسرقة لجمع المال فقط."

رابعاً: شهادات نشطاء حول حوادث الخطف بين مدينة درعا والسويداء:

(فاليكن رعد) وهو أحد نشطاء قرية الثعلة الواقعة في الريف الغربي من مدينة السويداء، روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة شهادته على العديد من عمليات الخطف التي استهدفت بلدته في الأعوام السابقة، حيث قال:

"حوادث الخطف ليست بالأمر الجديد، ففي عام 2012 تم اختطاف سبعة أشخاص من أهالي قرية الثعلة، وهم في طريقهم إلى السويداء، من قبل مجموعة مسلحة تابعة للمعارضة السورية المسلحة[40] ، وكانت ذريعتهم للخطف بأنها رداً على الأحداث التي جرت في قرية المجيمر ذلك العام، حيث قام حاجز أمني مشترك لعناصر من الحزب القومي السوري وحزب الله اللبناني، بأسر عدد من المسلحين التابعين للمعارضة السورية من مدينة درعا، ثم قاموا بتصفيتهم والتمثيل بجثثهم، فحدثت عملية الاختطاف كرد على تلك الأحداث، وحتى هذه اللحظة مايزال مصير أولئك المخطوفين مجهولاً تماماً، ومن بينهم (جمال عز الدين وخالد الحلبي ومؤنس الرحال)، إلا أن معلومات شبه مؤكدة تشير إلى أنه تمت تصفيتهم."

وأكد (فاليكن رعد) على أنه وفي العام 2013، تم اختطاف الشاب (غالب العلي) وهو من قرية الثعلة أيضاً، من قبل البدو القريبين من المنطقة، حيث مازال مصيره مجهول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، أما في العام 2014، فقد تعرض للاختطاف طبيب الأسنان "د.نصر"، وهو من الناشطين الأوائل والمعروفين بمعارضتهم للقوات النظامية السورية، حيث تم اختطافه من قبل مجموعة من البدو، ثم تم نقله إلى منطقة اللجاة في ريف درعا، حيث وضع في قبو مع عدد من المخطوفين، ومن ثم أطلق سراحه بعدما دفعت عائلته مبلغ قدره (4) ملايين ليرة سورية، وتابع قائلاً:

"مع بداية عام 2015، بدأت عمليات الخطف المضاد، حين تم اختطاف فتاة وأخويها الاثنين في قرية "عرى" التابعة لمدينة السويداء، من قبل مجموعة مسلحة تتبع لقرية "أم ولد" في ريف درعا[41]، وذلك بغية الضغط على أجهزة الأمن السورية للإفراج عن بعض النساء المعتقلات في فرع المخابرات الجوية في السويداء، وكرد على ذلك قام أهالي القرية بخطف عدة شبان ينتمون لمحافظة درعا، لكن ومع اتجاه الأمور للأسوأ، رضخت أجهزة الأمن السورية وقامت بالإفراج عن المعتقلات فانتهت المأساة وعاد معظم المخطوفين إلى عائلاتهم."

وتابع السيد (رعد) بأن الخطف تطور ليصبح سلعة تجارية مع بداية عام 2016، حيث حمل العنوان التالي: **"إذا أردت أن تصبح من أصحاب رؤوس الأموال فماعليك إلا خطف رجل درزي وبيعه لجبهة النصرة"**، هذه العبارة بات يرددها أفراد تلك العصابات، وبات يطفو على السطح مايسمى بـ "تجار الأزمة"، وكل ذلك بمساعدة أجهزة الأمن والمخابرات في مدينة السويداء والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى إحداث شرخ بين المحافظتين، وفي هذا الصدد أردف قائلاً:

"تم فقدان الاتصال مع الشاب "ماهر الحلبي" وهو من قرية الثعلة في شهر أيلول/سبتمبر2016، حيث قامت جهة مجهوله باختطافه واحتجازه في بلدة الكرك بريف درعا الشرقي، وكرد على ذلك قام ذوو الشاب باختطاف عدة أشخاص ينتمون لبلدة الكرك، فتدخل مسؤولون من حزب البعث الحاكم بغية حل الخلاف، وتم الاتفاق على دفع (31) مليون ليرة سورية للخاطفين، حيث قام وجهاء من بلدة الكرك بأخذ المبلغ لإطلاق سراح أبنائهم، إلا أن بنود الاتفاق لم تطبق ولم يحرر الشاب "ماهر الحلبي" حسب ماوعد به مسؤولو حزب البعث، وعلى خلفية ذلك أغلق الملف حتى تاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، حيث تم الإفراج عنه بصفقة تبادل للمعتقلين في فرع الأمن العسكري بمدينة السويداء."

---

[40] قال الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ الجهة التي قامت بعملية الخطف هي "جبهة النصرة"، حيث قامت فصائل المعارضة الأخرى بجهود كثيرة لإعادة المخطوفين، وحدثت جلسات كثيرة للتفاوض، كان الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة شاهداً على العديد منها، ولكن آنذاك كانت جبهة النصرة مسيطرة بشكل قوي على تلك المنطقة وكانت تتهم كل من يدافع عن أي شخص من الطائفة الدرزية "بالردّة".

[41] قال الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ من قام بعملية الخطف هو شخص ملقب باسم "أبو هالة" من بلدة الكرك الشرقي، وهو ليس من أم ولد، وقام بعملية الخطف هذه بع اعتقال زوجته وشقيقتها على يد قوات النظام في المشفى الوطني في السويداء.

وأشار السيد (رعد) إلى أنه ومع بداية عام 2017، وقعت العديد من عمليات الاختطاف، وتعرض بعض المخطوفين لعمليات تعذيب خطيرة، كتلك التي حصلت بتاريخ 2 كانون الثاني يناير2017، حيث تعرض الشاب "عباس زين" وهو من مدينة السويداء، للاختطاف على يد عصابات من درعا، وبعد إطلاق سراحه بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017، تم بتر ساقه نتيجة التعذيب الذي تعرض له من قبل تلك العصابات.

صورة تظهر المختطف السابق "عباس زين" وذلك بعد الإفراج عنه من قبل الجهة الخاطفة بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017، حيث تعرض لبتر ساقه نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرض له-مصدر الصورة: نشطاء من المدينة.

وبدوره أكد السيد (رعد) على أن هناك تعاملاً بات معروفاً للجميع في مدينة السويداء، مابين أجهزة الأمن التابعة للقوات النظامية السورية، وبعض العصابات التابعة لبدو منطقة اللجاة في ريف درعا، ولاسيما أن أجهزة الأمن تقوم بغض النظر عن العديد من المهربين الذين يعتقد بأن لهم دور فاعل في عمليات الخطف الواقعة في ريف السويداء.

ومن جهة أخرى، تحدث أحمد فراس وهو أحد ناشطي بلدة المليحة الشرقية في ريف درعا، مشيراً إلى أن عصابة الخاطفين ماهم إلا خلية تمتد من مدينة درعا مروراً ببدو اللجاة، وصولاً إلى مدينة السويداء، حيث قال:

"يتم تحديد الهدف من قبل أفراد العصابة المتواجدين في السويداء، على أن يكون من عائلة معروفة أو من أصحاب الشأن، ثم يقدمون على اختطافه ويقومون بتسليمه للبدو المجاورين جغرافياً لقري السويداء، وآخر المطاف يتم تسليمه لزعيم تلك العصابة المتواجدة في درعا وخصوصاً في قرى ناحتة والكرك والغارية والمليحة الشرقية والغربية والحراك، فمعظم أفراد تلك العصابة ينتمون لفصائل إسلامية مسلحة منها "جبهة النصرة"، حيث فشلت معظم محاولات محكمة دار العدل في حوران، لإلقاء القبض على بعض أفراد تلك العصابة في بلدة المليحة الغربية، والمعروف من بينهم أخوين يلقبان باسم "أولاد سحر"، إضافة إلى لشخص آخر يدعى "قزعر"، وأولئك من بلدة المليحة الغربية، طبعاً ويتم الخطف

أغلب الأحيان من منطقة سميع الدرزية والتي يطلق عليها اسم "المنطقة الحرة"، بما أنها منطقة لتبادل المواد الغذائية ومواد البناء، فضلاً عن كونها قريبة من بلدة المليحة الشرقية."

وفي ذات السياق، كانت صفحة أخبار السويداء أول بأول، قد نشرت مقطع فيديو، يبيّن لحظات من عملية التعذيب الذي تعرض لها أحد المخطوفين، وهو "ولاء شكر زين الدين"، حيث كان قد تعرض للاختطاف من قبل جهة مجهولة من قرية لبين التابعة لمدينة السويداء بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2017، و تم الإفراج عنه لاحقاً مقابل دفع فدية مالية بحسب صفحة السويداء 24.

صورة تظهر المخطوف السابق "ولاء شكر زين الدين" وذلك بعدما تم إطلاق سراحه من قبل خاطفيه مقابل دفع فدية مالية بتاريخ 24شباط/فبراير2017، مصدر الصورة: صفحة السويداء 24.

خامساً: شهادات لعاملين في سلك القضاء من درعا والسويداء:

القاضي (عصمت العبسي) وهو رئيس محكمة دار العدل في مدينة درعا، والتي تتبع للمناطق المسيطر عليها من قبل المعارضة السورية المسلحة، أكدّ في شهادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، على أن عصابات مرتزقة هي من تشرف على عمليات الخطف وتقوم بها، وذلك بغية جمع أكبر قدر من المال، مضيفاً:

"وفق تقديرات المحكمة، فإن عدد أفراد تلك العصابات المتواجدين في ريف درعا الشرقي، يبلغ حوالي العشرين شخصاً، حيث يتوزعون في مناطق على تماس مباشر مع منطقة اللجاة، كبلدتي ناحتة والمليحة الشرقية، ولاسيما أنها مناطق بعيدة عن مقر المحكمة المركزية لدرا العدل، مايجعل من القبض على هؤلاء أمراً عسيراً للغاية، ومنذ فترة قمنا بعدة مداهمات لتلك المناطق، وتم إلقاء القبض على بعضهم، إلا أن العقول المدبرة لعمليات الخطف بقيت طليقة، وبرأيي أن تدخل الفصائل الثورية لمساعدة المحكمة في إلقاء القبض على رؤوساء تلك العصابات، هو أمر ضروري للغاية في هذه المرحلة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع حواجز واعتماد خطة أمنية محكمة."

وأضاف (العبسي) معلقاً على إمكانية التعاون بين محافظتي در عا والسويداء، للحد من ظاهرة الخطف قائلاً:

"حالياً نقوم بالتواصل مع أحد الأخوة المتواجدين في محافظة السويداء التابعة لسيطرة القوات النظامية السورية، إلا أنني لا أستطيع ذكر اسمه، باعتبار أن ذلك قد يشكل خطراً كبيراً على حياته، هذا الشخص كان له دور كبير في تحرير عدد من المخطوفين في الآونة الأخيرة، حيث تم الاتفاق معه على ملاحقة تلك العصابات المتواجدة في المناطق المحررة من درعا وفي محافظة السويداء أيضاً، وفي الوقت الحالي سيكون الحد من تلك الظاهرة هو من أولويات عمل دار العدل، وسيتم القضاء عليها قبيل النصف الأول من العام الجاري."

وفي شهادة أخرى حول ظاهرة الخطف المتبادل للمدنيين من قبل "مجموعات مجهولة" في محافظتي السويداء ودرعا، أكد (أيهم)[42] وهو أحد العاملين في سلك القضاء بمدينة السويداء، على أن عمليات الخطف ليست كما يتم تصويرها، على أنها بين كتلتين الأولى هي درعا والثانية هي السويداء أو بالعكس، بل شدد على أن مايحصل هو "إتجار بالبشر" بكل معنى الكلمة، يضاف إليها تجارة قائمة على سياسة "الإرهاب" والتوجهات والمصالح السياسية، حيث قال:

"من المؤكّد أنّه يستحيل على الخاطفين من درعا إتمام عملية خطف أحد من السويداء لولا ارتباطهم بشركاء لهم من أبناء السويداء نفسها، فلا بد من وجود عصابات تضمُّ شركاء من كلا الطرفين، فيتمّ الاتّفاق بين مجرمين من السويداء وآخرين من درعا على خطف أشخاص من السويداء لصالح هذه الشبكة، ويتمّ احتجاز المخطوفين في مناطق درعا الخارجة عن سيطرة القوات النظامية، باستثناء حالاتٍ نادرة يُبقى فيها على المخطوف في السويداء، وذلك لأنّ محافظة السويداء ما تزال تحت سيطرة القوات النظامية، وعقب ذلك تقوم هذه الشبكة بإدارة عمليّة التّفاوض حول المخطوفين في مدينة درعا".

وأشار (أيهم) إلى أن الفروع الأمنية التابعة للقوات النظامية السورية في كلتا المحافظتين، هي من تترأس تلك العصابات بشكل أو بآخر، ففي بعض الأحيان تتسابق تلك الفروع فيما بينها لتنفيذ الجرائم، إلا أن هذا لاينفي وقوع بعض عمليات الخطف المحدودة ، والتي كان الهدف منها هو الضغط على القوات النظامية السورية، بغية إخرج معتقلين من أبناء محافظة درعا المحتجزين لديه، ووفقاً لشهادة (أيهم) فإن الغرض من عمليات الخطف في أغلب الأحيان، هو المتاجرة الأمنية والمادية والاجتماعية، كمحاولات دؤوبة لخلق الفتنة بأي شكل كان، حيث كانت عمليات الخطف في بعض الأحيان مجرد مسرحيات وتمثيليات بادية للعيان بوضوح.

[42] فضل عدم الكشف عن اسمه كاملاً لأسباب تتعلق بأمنه الشخصي

شهادة (أيهم) أعقبتها مجموعة من التّساؤلات التي طرحتها عليه سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بغية الحصول على إجاباتٍ دقيقة:

- **ما الذي تقصده عندما تقول "خلق الفتنة"؟**

المقصود هو محاولة خلق حالة من "الخلاف والعنصريّة" بين أهالي المحافظتين.

- **كيف كانت العلاقة بين أبناء هاتين المحافظتين تاريخيّاً ؟**

العلاقة التّاريخيّة هي علاقة هادئة[43]، تجارة وزراعة متبادلة، ولم يكن هنالك أيّ خلاف أو حالات خطف قبل بدء الثّورة السورية.

- **لماذا تبدو واثقاً عند الحديث عن دور أجهزة الأمن التّابعة للقوات النظامية السورية في عمليات الخطف؟**

كوني أعمل في سلك القضاء، فأنا مُطّلِع على أسماء خاطفين ومهربين ذُكِرَت أسماؤهم في ضبوط الخطف والتّهريب ممّن هم على صلاتٍ بشخصيّاتٍ أمنيّة.

- **هل كانت عمليات الخطف موجّهة ضدّ فئة معيّنة من فئات المجتمع دون غيرها، أي هل كان هنالك أيّ رابط مشترك بين ضحايا الخطف مثل العمر، الجنس، المستوى المادي، أو التّوجّه السياسي؟**

عندما يكون الخطف تجارةً فلا أهمّيّة لماهيّة المخطوف، إنّه صيد، وهنا أؤكّد ثانيةً أنّه يوجد "تمثيليّات خطف" في بعض الأحيان، حيث يقوم المخطوف بخطف نفسه لصالح الخاطف، ويقوم بالاتّفاق معه بطلب فدية.

- **هل التقيت شخصيّاً بواحدة من هذه الحالات؟**

نعم التقيت بأحدهم، لم يكن لقاءً مريحاً، حيث كان من الواضح أنّها عمليّة أمنيّة، إذ تمَّ خطف هذا الشخص مقابل الإفراج عن تسعة أشخاص من أبناء درعا النّازحين في السويداء. أعتقد أنّه موضوعٌ شائك جداً، ويحتاج إلى قضاء مستقل وتحقيق جاد، حينها يمكن كشف تفاصيل أي جريمة.

- **هل هنالك مبادرات للتّوجّه إلى القضاء لتوقيف أو إيقاف ما أسميته "عصابات الخطف"، أو الشروع بالبحث عنهم؟**

في القضاء نحتاج إلى مدّعٍ، والمدّعي وذووه لايثقون بإمكانية القضاء في استرجاع ابنهم المخطوف، حيث أنّ القضاء في السويداء لايملك مثلاً سلطة جلب الخاطف من درعا. لا أعتقد أنّ أحداً ما حاول رفع دعوى قضائية، وإنّما توجد فقط ضبوط بعمليّات الخطف يتم تحويلها من الضّابطة العدليّة إلى القضاء للملاحقة والتّحقيق، لكنّ الأمر لا يتمّ في الواقع.

- **قلت "إنّ المخطوفين يتمّ احتجازهم في محافظة درعا في أغلب الأحيان، وذلك لأنّها خارجة عن سيطرة النظام"، ولكن في الجّهة الأُخرى، ماهو دور أجهزة الأمن وسلك الشرطة التّابعين للنّظام عندما يتم احتجاز أبناء درعا في محافظة السويداء؟**

[43] قالت إحدى الباحثات من محافظة السويداء في تعقيب لها على العلاقات التاريخية بين درعا والسويداء ما يلي: "صحيح أنّه لم يكن هناك حالات خطف قبل العام 2011، لكن كان هناك دائما مناوشات وخصوصاً في القرى الحدودية، فقد كان أهالي تعارة ودويري والقصر في محافظة السويداء يتحدثون دائماً عن حرق المحاصيل الزراعية من الطرفين وتكسير السيارات وعدم السماح لها بالمرور كما كان هناك بكثير من المرات منازعات وعراكات فردية تتحول بسرعة لعراك القرى المتجاورة من الطرفين."

ليس لهم أيّ دور، باعتبار أنّ الأمر "خطفٌ مضاد" ناتج عن حالة من الاحتقان والغليان، وأحياناً يكون هذا الخطف برعاية فئة من المشايخ المعروفة بـ"مشايخ العقل".

- **بما أنّ كثيرين من أبناء درعا متواجدون حاليّاً في السويداء، هل تعتقد بأنّهم مُعرّضون للخطر بسبب استمرار هذه الممارسات؟**

نعم. أعتقد ذلك، لأنّ "مكائد الأمن الخبيثة" كثيرة، لذلك أستشعر الخطر عليهم من ردود الأفعال. أما الخطر بالمعنى العمومي فلا، لا أظنُّ ذلك.

- **كيف تفسر أنّ عمليات الخطف غير متواترة، بمعنى أنّ هنالك فترات كانت فيها عمليات الخطف واسعة جداً ومنتشرة، وأحيان أخرى تميل الأمور إلى الهدوء؟**

لا أستطيع الجزم في ذلك، ولكنّني أعتقد أنّ ذلك يعتمد على ما تقتضيه مصلحة الفروع الأمنيّة.

- **كيف يتمّ التّعامل مع المخطوفين؟**

عندما يكون الهدف من الخطف إطلاق سراح معتقلين لدى القوات النظامية السورية، ففي الغالب لا يتم تعذيب أيٍّ من المخطوفين، بل على العكس. لكن عندما يكون الخطف من أجل الفدية فيتم تعذيب المخطوف للضغط على ذويه وابتزازهم. عموماً لا تبدأ عمليّات الخطف من قِبَل مجموعات من السّويداء، إنّما يكون "خطف مُضاد" بهدف التّفاوض على إطلاق سراح أبناء السّويداء المخطوفين في درعا.

أكرّر أنّ عمليات الخطف هذه هي إتجار بالبشر، ولها استثمارات أمنيّة وسياسيّة سلبيّة على تاريخ المحافظتين المتجاورتين، فهويّة الخاطف الجغرافيّة ليست بالشّيء المهم إذا ما قُورنت بهويّته السّياسيّة والأمنيّة.

- **كيف كان يتمّ التّفاوض مع الخاطفين؟ وكيف كانت تنتهي هذه العملية؟**

أحياناً يكون المُفاوض من ذوي المخطوف أنفسهم، وأحيان أخرى من "مشايخ الكرامة"[44] أو من أعضاء لجان "المصالحة الوطنيّة"، وكذلك من "مشايخ العقل"[45]. وتنتهي هذه العمليّة إمّا بدفع فدية أو بمبادلة مخطوفين، لا يوجد شكل معيّن للتّفاوض ونتيجته، فكل قضيّة خطف لها ظروفها وتفاصيلها.

- **من يقوم بدفع الفدية؟ هل هم أهل المخطوف، أم أنّ هنالك جهات معيّنة تقوم بذلك؟**

يُجمع مبلغ الفدية من ذوي المخطوف، أو يتم جمعه أحياناً من قبل أهل القرية. مؤخّراً, ومع الأرقام الخياليّة التي أصبحت تطلب كفدية، لنفترض مبلغ 50 مليون ليرة سوريّة، يقوم ذوو المخطوف بخطفٍ مضاد لأبناء درعا النّازحين إلى السّويداء، ويطلبون فديةً لهم مقدارها نفس المبلغ، وعند تأمين هذا المبلغ يتمّ اعطاؤه للمجموعة الأولى التي قامت بالخطف ابتداءً، ومن ثمّ يتم إطلاق سراح الأشخاص الذين خطفوا بشكلٍ مضاد.

- **هل صحيحٌ أنّ بعض المخطوفين وُجدوا مقتولين في الطريق؟**

[44] هي حركة نشأت بعد عام 2012، وتزعمها الشيخ "أبو فهد وحيد البلعوس"، حيث قام بها مجموعة من المشايخ كان هدفهم عدم التحاق شبان السويداء بالخدمة الإلزامية، والحفاظ على أمن أهالي السويداء وأمن الوافدين، كما أن لها نفس معارض للقوات النظامية السورية بشكل واضح، إلا أن مجموعة "مشايخ الكرامة" تفككت بعد اغتيال الشيخ وحيد البلعوس بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2015، وحالياً يتزعمها شيخ "رمزي" وهو الشيخ "رأفت البلعوس" إلى جانب الشيخ الفعلي لها وهو "أبو حسن يحيى الحجار".

[45] هم عملياً مشايخ الطائفة الرسميين والمعترف بهم من قبل القوات النظامية السورية في مدينة السويداء، وهم من آل "الهجري"، وآل "الحناوي" وآل "جربوع ".

نعم. هنالك شخص اسمه "علاء الأطرش" في الخمسين من عمره، اختُطف منذ بضعة أشهر، وتمّ طلب مبلغ 25 مليون ليرة سورية لقاء إطلاق سراحه، ولكن بعد عشرة أيام من اختطافه وُجد مقتولاً في احدى المناطق الواقعة على الطّريق الواصلة بين دمشق والسويداء، في هذه الحادثة ثمّة شكوك بأنّ الخاطفين هم من أبناء السويداء نفسها.

- **تمّ قتله قبل دفع الفدية أم بعد ذلك؟**

وُجد مقتولاً قبل دفع الفدية، وذلك نتيجة ظروف الاعتقال، وهو من عائلة ثريّة، كما أنّه يوجد 16 شخصاً من أبناء السويداء اُختُطفوا منذ أربع سنوات، وما يزال مصيرُهم مجهول، قيل إنّ الجهة الخاطفة هي "جبهة النصرة"، وذلك في ديسمبر/ كانون الثاني من العام 2012، ولكنّني شخصيّاً أرجح أنّ يكون للنّظام دورٌ في هذه القضية. وهم:

1- جمال عز الدين- الثعلة
2- نشأت الحمد – الثعلة
3- رفعت رحال- الثعلة
4- نصوح الحمود- الثعلة
5- خالد الحلبي- الثعلة
6- لؤي منذر- المزرعة
7- سامح دانون- شهبا
8- مرسل أبو غاوي- الرحى
9- عمر رضوان- السويداء
10- ريمون الوهبة
11- أنور أبو حسون- جرين
12- عصام كيوان- ميماس
13- ناصيف مهنا
14- هشام أبو خليل- السويداء
15- خلدون جمول- صما البردان
16- زاهر عقاب أبو رشيد- الغارية

- **هل قامت مجموعات أو أفراد من محافظة السّويداء بعمليّات اختطاف ابتداءً، أي ليس بشكل مُضاد على خلفيّة عمليات اختطاف بحقّ أهالي السّويداء نفّذتها مجموعات أو أفراد من محافظات أخرى؟**

سبق أن تمّ اختطاف شخص من اللاذقية، وهو تاجرٌ كان في زيارة عمل إلى السّويداء بغرض التجارة. تم خطفه وسلبه سيارته، ومن ثم تمّ رميه في أحد المقابر ريثما يتم تصريف السّيارة المسروقة، لكنّ القدر تدخّل لصالحه، حيث سمعه أحدٌ ما وهو يصرخ فقام بإنقاذه، وليبقى بعدها تحت حماية مشايخ الكرامة، وبعد التّحقيق في الحادثة تبيّن أنّ الخاطفين كانوا من أبناء السويداء ويعملون بموجب بطاقاتٍ أمنيّة لصالح الأمن السّياسي والمخابرات الجويّة.

- **ما دور المجتمع المدني في محافظة السّويداء في منع أو الحدّ من هذه المخاطر وعمليات الخطف على حدٍّ سواء؟**

لا يوجد مجتمع مدني مُنظَّم في السّويداء ، يوجد نداءات فرديّة وبيانات من كتل سياسيّة ودينيّة حيال هذا الموضوع، ليس أكثر من ذلك .

سادساً: شهادات مختصين وباحثين حول عمليات الخطف بين محافظتي درعا والسويداء:

وفي شهادة متقاطعة مع شهادة (أيهم)، أكد الصحافي (عهد مراد) والذي حاول توثيق حالات الخطف بين المحافظتين، على أن أكثر من نصف حالات الخطف الحاصلة، هي "خطف وهمي"، أي أن الشخص يقوم بخطف نفسه بغرض الحصول على الفدية المالية، وكنتيجة لذلك يكون هنالك افتعال لذرائع الخطف المضاد، حيث قال:

"إن عمليات الخطف الحاصلة بكثرة، ليس لها أية علاقة بالسلم الأهالي بين المحافظتين (يمكن القول بأن ذلك هو الغلاف الذي تتغلف فيه)، بل يمكن وصفها على أنه عمليات نصب واحتيال، والواضح تماماً أن تلك العمليات هي جزء لايتجزأ من المنظومة الأمنية في مدينة السويداء، إلى حد قد تقوم فيه الأخيرة بتقاسم الأرباح مع الأشخاص الذين يقومون بالخطف، إلا أن هذا لاينفي وجود حالات خطف حقيقية تحصل في مدينة السويداء، والأشخاص الذين يقومون بالخطف هم معروفون تماماً لمعظم أهالي المدينة، وهم مرتبطين بطريقة أو أخرى بالأمن العسكري في السويداء، وأريد أن أشير هنا إلى أنه في بعض الأحيان قد لاتكون الغاية مادية، وإنما يقصد منها تشتيت وتقسيم أهالي مدينة السويداء نفسها حتى لايكونوا كتلة واحدة، فمن خلال التحقيقات التي عملت عليها، تبين لي أن جعل عمليات الخطف شيئاً مألوفاً أو حتى عادة مألوفة بالنسبة لأهالي السويداء، هو الهدف من كل ذلك، حتى ينقسم المجتمع في أي لحظة، وتتراشق فيه كافة الأطراف الاتهامات."

وأضاف الصحافي (عهد مراد) بأن مايميز محافظة السويداء عن غيرها من المحافظات، هو عدم وجود تنوع طائفي فيها، باعتبار أن معظم سكانها الأصليين من الطائفة الدرزية، لذا فإن المنظومة الأمنية وبعد فشلها في تقسيم المحافظة من خلال فكرة الموالاة والمعارضة على مدار أكثر من ثلاثة أعوام، وجدت من فكرة "اللصوص" والمخطوفين الضحايا، فكرة مناسبة تماماً لتفتيت النسيج الأهلي والمجتمعي في مدينة السويداء، فضلاً عن إحداث شرخ كبير في بنية المجتمع، ولا سيما أن الأقلية حين تتحول إلى أكثرية ديموغرافية، فإنها تشكل خطراً كبيراً على المنظومة الأمنية، وتابع قائلاً:

"حين حاولنا توثيق حالات الخطف بين محافظتي درعا والسويداء، اكتشفنا أن أربع أو خمس حالات يمكن الاستشهاد بها، وأعتقد أن هناك طريقة متعمدة لجعل أولئك المخطوفين يكتشفون الجهات التي قامت باختطافهم، حتى يساهم ذلك في انتشار الإشاعات، والتي تصبح لاحقاً أساس التعميم في المحافظة، أكرر وأقول بأنني لا أنفي وجود حالات خطف، لكن كما قلت فإنها تخدم الترويج السائد للموضوع على أنه توتر بين درعا والسويداء، فأهالي درعا عموماً وبالمعنى الشعبي ليسوا مؤهلين لفتح جبهة مع أهالي السويداء، كذلك الأمر بالنسبة إلى أهالي السويداء، فحتى وإن كان هناك عداوة تاريخية بين المحافظتين، قام النظام بافتعالها، إلا أنها ليست عداوة طائفية، وللأسف فالواضح من خلال النتائج الموجودة على الأرض، بأن عمليات الخطف تلك، أحدثت تفتتاً كبيراً في النسيج المجتمعي داخل السويداء، وخصوصاً بين أبناء الطائفة الدرزية الواحدة، وساهمت أيضاً بخلق تعميم جديد، أن الجميع بات يعمم بأن عائلة (شلغين) مثلاً تقوم بالخطف، رغم ان فرداً واحداً منها هو من يقوم بذلك، كذلك الأمر بالنسبة لعائلة (ركاب) وهكذا دواليك، وأصبح النظام يتعامل مع الطائفة الدرزية ككتل عائلية والتي بدورها تتحول إلى جبهات، لأن النظام بحاجة ماسة إلى أن يكون الانقسام ضمن كتل، حتى يؤدي غرضه المنشود."

أما (همام الخطيب) وهو الباحث والمختص في الشأن السوري، فقد وصف عمليات خطف المدنيين، بـ "شبكات مكونة من خارجين على القانون" تنتشر بين درعا والسويداء، ومعظم عناصرها كانوا يعملون سابقاً ضمن ميليشيّات "الشّبيحة"، إلّا أنّهم توغّلوا بشكلٍ أوسع داخل مؤسّسات النّظام الأمنيّة الّتي كانت قد زوّدتهم بالسلاح سابقاً بهدف قمع المظاهرات، ومن ثمّ تحوّلوا إلى "ميليشيّاتٍ حقيقيّة". وعن دور العميد "وفيق ناصر" رئيس فرع "الأمن العسكري" في السّويداء، أردف الخطيب قائلاً:

"يمارس "وفيق الناصر" دور"الحاكم العسكريّ" للمنطقة، وهو "عرّاب" هذا الملف، عبر وكلائه داخل المحافظة وخارجها، بالاعتماد على بدو السويداء بشكلٍ أكبر من الوكلاء الدروز، عازياً السبب إلى "إمكانيّة استغلال البدو واستثمار وضعهم كأقليّة ضمن أقليّة"، فضلاً عن قدرتهم على التّنقل بحريّة أكبر، وإمكانيّة الدخول إلى "مناطق لا يستطيع الدروز دخولها"، إن كان غرباً صوب محافظة درعا، أو شرقاً حيث المناطق الممتدّة من قريتي "جدل" و"عريقة" وصولاً إلى منطقة "اللّجاة"، حيث تسيطر مجموعاتٌ قبليّة من البدو كانت قد بايعت "تنظيم الدّولة"."

"تتّفق معظم الشّهادات التي حصلنا عليها على تسمية عمليّات الخطف هذه بـ"الاتجار بالبشر"، حيث يقوم أفراد شبكات الخطف ببيع المخطوفين من أبناء محافظة السويداء إلى عناصر الشّبكة التي تتعامل معها في درعا، والتي تتولّى عمليّة التّفاوض وطلب الفدية، واللافت أنّ عمليّات الخطف بدأت منذ فترة مبكّرة من عمر الثورة السّوريّة."

هذا ما أكّده الصحافي مازن عزّي -من خلال خبرته وعمله على ملف الخطف بين محافظتي درعا والسويداء-، حيث أشار إلى أنّ عمليّات الخطف قد بدأت منذ عام 2011[46]، حيث قامت مجموعة من درعا بخطف عدّة شباب من قرية "النّعلة" غربي محافظة السويداء، وكان بين المخطوفين كبير إحدى العائلات في القرية، والّذي شوهد لاحقاً في مقطع فيديو تمّ تداوله عبر وسائل التّواصل الاجتماعي، ظهر فيه في "سخرة" لصالح عناصر الجّماعة الخاطفة، وحتّى اللحظة لم يُعرف مصير الرّجل ومصير المخطوفين الآخرين الذين كانوا معه، لكنّ عزّي يرجّح أنّهم "قد قُتِلوا".

وعن الظروف المرافقة لعمليّات الخطف أشار (عزي) إلى أنها تتغير حسب المستجدات، فدائماً ما نلاحظ ازدياد وتيرتها بالتّزامن مع بدء التّجهيز للمعارك في المنطقة وإطلاقها، كما هو الحال الآن، فمنذ البدء بمعركة "الموت ولا المذلّة" الّتي أعلنت عنها فصائل المعارضة السورية المسلحة في درعا ازدادت عمليّات الخطف المتبادل بين المحافظتين، وأضاف (عزي) قائلاً:

"تأخذ هذه العمليّات شكلين: الأوّل هو "الخطف ابتداءً"، إذ تقوم هذه الشبكات بخطف مدنيين من محافظة السّويداء في اطار عمليّاتٍ عشوائيّة تطال الرّجال والنّساء من فئاتٍ عمريّة ومستوياتٍ اجتماعيّة وماديّة وتوجّهات سياسيّة مختلفة، إلا أنّها غالباً ما تتركّز في الجزء الغربيّ من المحافظة، والّذي صار معروفاً من قِبَل الأهالي باسم "مثلّث برمودا"، في إشارةٍ إلى كثرة عمليّات الخطف فيه، وتالياً يتمّ التّواصل مع أهل الضحية عبر اتّصالٍ هاتفيٍّ أو من خلال تصوير المخطوف أثناء تعرّضه للتّعذيب ضمن ظروف اعتقالٍ سيّئة يبدو واضحاً فيها افتقار المكان لمقوّمات الحياة كالغذاء والشّراب، ممّا يساهم في الابتزاز العاطفيّ لذوي المخطوفين بقصد الضغط عليهم لدفع الفديّة، بينما يندرج النّوع الثاني ضمن اطار "الخطف المُضاد"، الذي غالباً ما يلجأ إليه ذوو مخطوفين عبر خطف بعضٍ من أبناء درعا النّازحين إلى السّويداء للضغط على ذويهم إمّا لإطلاق سراح ابنهم المخطوف، أو لإجبارهم على المساهمة في دفع الفدية."

ويتفق (همام الخطيب) مع الشاهد (مازن عزّي) في أنّ عمليّات الخطف تتزايد أثناء التحضير للمعارك في درعا، ولكنّها تأخذ أبعاداً أُخرى من حيث الأسباب والأهداف، إذ تشمل أيضاً العمل على "خلق فتنة" بين أبناء المحافظتين المتجاورتين،

[46] قال الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ أول عملية خطف كانت بحق شخصين من الديانة المسيحية في العام 2012، وكانوا من سكان بلدة الإصلحة من ريف السويداء الغربي، وذلك بتهمة "العمالة للنظام"، وكانت المجموعة التي قامت بالعملية هم مجموعة تنتمي لجيش السوري الحر، ولكنّها أصحابها كانوا ذو فكر مشتدد، حيث أصبحت تلك المجموعة لاحقاً نواة تشكيل حركة المثنّى الإسلامية، وتمّ تحرير الخاطفين من مجموعات أخرى تابعة للجيش السوري الحر، وبقيت الأمور هادئة بشكل عام حتى العام 2013. أمّا للقرى الحدودية (مابين السويداء ودرعا) فقط كانت جبهة النصرة هي المسيطرة حيث أصبح مجيء أشخاص من الطائفة الدرزية يشكّل خطراً عليهم بشكل شخصي وعلى كل من يقوم باستضافتهم من قبل أهل محافظة درعا.

والمساهمة في شرخ النّسيج المجتمعي داخل المحافظة نفسها، وتُستغَل أيضاً من قِبَل النّظام لإشاحة النّظر عن الظروف المعيشيّة القاسية في محافظة السويداء، من خلال خلق عدوٍّ خارج المحافظة تُوجَّهُ إليه الأنظار بصفته خطراً، وكذلك الزّج ببعض القوى المحليّة في المحافظة مثل "مشايخ الكرامة" في معارك خاسرة.

ولا يبدو هنالك أيّ دورٍ قد يلعبه سلك الشّرطة في عمليّات ملاحقة الخاطفين أو البحث عن المخطوفين، وهذا ما يعزوه (عزّي) إلى حالة "الانهيار التّام" في جهاز شرطة المحافظة، حيث تتركّز السّلطة الفعليّة بيد الميليشيات المُشكّلة والمُسلّحة من قِبل القوات النظامية السورية عبر فروعها الأمنيّة، وتحديداً "الأمن العسكري" الّذي يحرّك جميع الأطراف المُسلّحة على الأرض، والذين يتراوح دورهم بين القيام بعمليات الخطف، أو تسهيلها، فضلاً عن سعيهم الدّائم لخلق الفتنة بين أبناء المحافظتين، وبين أبناء السويداء أنفسهم، أو بينهم وبين البدو، وتتّفق في هذه النّقطة جميع الشّهادات التي حصلنا عليها.

ومن جهة أخرى، يلعب العامل الاقتصاديُّ دوراً بالغاً في عمليّات الخطف، إذ أنّها تعود بمبالغ ماليّة كبيرة جدّاً على الميليشيات وفروع الأمن الرّاعية لها، مشكّلةً جزءاً أساسيّاً من اقتصادها، يساهم في تمويل تحرّكاتها. ويشير تقرير نشرته جريدة "المدن" الالكترونيّة إلى أنّ المستفيد الأكبر هو فرع "الأمن العسكريّ"، وقدّر التقرير المنشور في أيّار/مايو من عام 2016 إجماليّ المبالغ المدفوعة كفديات بـ"ما يفوق 850 مليون ليرة سوريّة، من محافظة السّويداء وحدها، عدا عن الفديات المدفوعة من قبل ذوي المخطوفين من خارج المحافظة.

ويربط (عزّي) بين عمليّات الخطف وحادثة اغتيال الشيخ "وحيد البلعوس" بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2015، وهو مؤسّس وقائد ما يُعرف بحركة "مشايخ الكرامة" ، لدوره في الحدّ من عمليّات الخطف عبر ضبط وفرض السّيطرة على المنطقة الغربيّة من المحافظة "مثلث برمودا"، والتي تعدّ النّقطة الأبرز لتنفيذ عمليّات الخطف، وكذلك التّنسيق مع فصائل من المعارضة المسلّحة في درعا لضبط المنطقة من الجّانبين، ممّا شكّل نقمةً عليه من قِبَل الميليشيات التي فقدت بهذا واحداً من أهمّ مصادر دخلها، وبالتّالي عملت على تصفيته، كما يُشاع حاليّاً أنّ لدى "مشايخ الكرامة" الذين فقدوا ثقلهم بعد اغتيال زعيمهم "البلعوس" توجّهاً لضبط هذه المنطقة من جديد.

وكان من بين تلك الحالات، إطلاق سراح الشاب "خلدون نبيل السبع" بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير2017، وذلك فق ماذكرته "شبكة أخبار المزرعة"، وهي صفحة الكترونية تعنى بنقل الأخبار المحلية في السويداء، حيث جاء فيها:

"بتاريخ 20كانون الثاني/يناير، تم فقدان الاتصال مع خلدون وهو من أبناء بلدة المزرعة في ريف السويداء الغربي، ويعمل كميكانيكي سيارات، وذلك بعد تلقيه اتصال من مجهول يطلب منه تصليح سيارته المعطلة على مفرق قرية "سميع" بريف السويداء، وذكر مصدر لشبكة الأخبار أن اتصال ورد لذوي الشاب يبلغهم بأنه مختطف في ريف درعا الشرقي، فطالب الخاطفون بفدية مالية مقابل إطلاق سراحه، مادفع عائلة خلدون للقيام بعمليات خطف مضاد، فتم اختطاف مايقارب خمسة عشر مدنياً من درعا، والطلب من ذويهم جمع فدية مالية قدرها (30)مليون ليرة سورية، وبعد مفاوضات تمت بين ذوي المخطوفين والخاطفين تم تخفيض المبلغ إلى (17) مليون ل.س، تم دفعها لوسيط، ومن ثم تم إطلاق سراح جميع المخطوفين من الطرفين بتاريخ 30كانون الثاني/يناير 2017."

وبدورها أشارت صفحة السويداء 24، إلى أن أعداد المخطوفين في محافظة السويداء وصلت في شهر حزيران/يونيو 2017، حتى (10) مخطوفين، حيث أفرج عن البعض منهم عقب دفع فدية مالية، في حين لايزال قسم من المخطوفين مجهولي المصير، ونوهت إلى أن آخر حالة اختفاء وخطف في المحافظة، كانت بتاريخ 4تموز/يوليو 2017، حيث فقد الاتصال مع الطالب "عمران إحسان بدران" والذي يبلغ من العمر(17)عاماً، وفق ماذكرت:

"فقد الطالب "عمران إحسان بدران"في مدينة السويداء وسط ظروف غامضة، بحسب ماذكره مقربين من "بدران" لصفحة "أخبار السويداء24"، وأوضح المصدر أن بدران خرج صباح 4/تموز/يوليو 2017 من منزله الكائن في الكورنيش الغربي بمدينة السويداء، قاصداً مدرسة الحكمة الخاصة، حيث قال ذويه أن الاتصال انقطع معه منذ ذلك الحين، وحتى هذه اللحظة لاتوجد أي معلومات عن مصيره، وفي سياق آخر انقطع الاتصال بالشاب "أشرف علي شروف" من بلدة قنوات وسط ظروف غامضة بتاريخ ذات اليوم، حيث أفادت مصادر مقربة منه بأنه كان متجهاً إلى المشفى الوطني حوالي الساعة (2:00)ظهراً، ثم فقد عقب ذلك دون توفر أي معلومات عنه."

كما أوردت ذات الصفحة- السويداء 24- خبر الإفراج عن مختطف سابق، وهو "مجد أبو سرحان" من قرية لبين بريف السويداء الغربي، حيث كان قد تعرض للاختطاف من قبل مسلحين مجهولين منذ مطلع شهر نيسان/أبريل2017 ، إذ قال أقاربه بأنه كان مختطفاً في منطقة اللجاة بريف درعا، وتعرض لعميات تعذيب من قبل خاطفيه، وكرد على ذلك اختطفت عائلة "أبو سرحان" اثنين من من بلدة المزرعة التابعة لمدينة السويداء، وطالبت خاطفيه بالإفراج عنه مقابل إطلاق سراحهم.

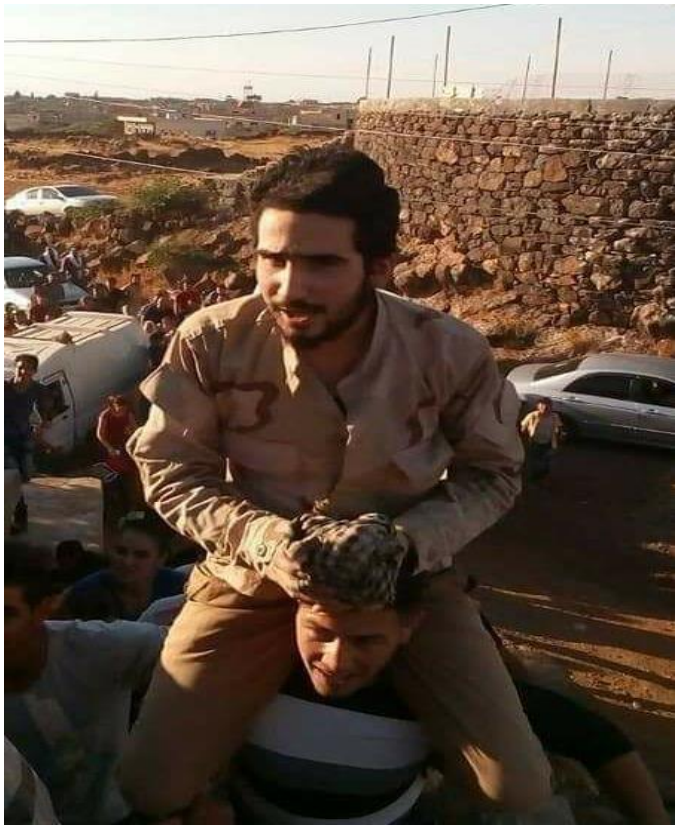

صورة تبين الشاب "مجد أبو سرحان" والذي تعرض للاختطاف منذ مطلع شهر نيسان/أبريل 2017، ثم أطلق سراحه من قبل خاطفيه بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2017، حيث كانت صفحة "السويداء 24" قد نشرتها على صفحتها الخاصة على الفيس بوك، مصدر الصورة: "صفحة السويداء 24".

أحد الباحثين الميدانيين لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، أكّد أنّ العديد من الحوادث التي حصلت بحق نازحين من درعا إلى السويداء هي حوادث سلب، سواء من قبل عناصر أمنية تتبع للنظام أو أشخاص كانوا ينتحلون صفة العناصر الأمنية، وكانت تلك الحوادث غالباً ما تحدث خلال مداهمات وتفتيش البيوت. وحدثت بعض الحوادث على يد دوريات أمنية في الطرقات الفرعية وقع فيها سرقة وسلب سيارات. بالمقابل تمّ سلب سيارات من السويداء وتم تصديرها إلى درعا، إلى أنّ الباحث أكّد أن 70 % من فصائل المعارضة المسلّحة تحارب هذه الظاهرة.

قالت إحدى الباحثات من محافظة السويداء أنّ موضوع خطف السيارات كان متركّزاً على السيارة التي تعمل على خط لبنان، والتي عادة ما تكون محمّلة بالكثير من البضاعة والمبالغ المالية، وفي حالات عديدة تعرّضت سيارات تحمل أرقام (المحافظات الشمالية من سوريا) لعمليات خطف.